

## وثيقة رقم ٥٦

مرسوم رئاسي لسنة ٢٠٠٥ بشأن المناطق التي ستنسحب منها قوات الاحتلال الإسرائيلي<sup>(٥٦)</sup>

٢٠٠٥ / آب / أغسطس

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

بعد الاطلاع على القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣، وعلى قانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٦، بشأن إزالة التعديات على الأراضي الحكومية بمحافظات غزة، وعلى المرسوم الرئاسي رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٢، بإنشاء سلطة الأراضي، وعلى قرار رئيس الوزراء الصادر بتاريخ ١٥ - ٣ - ٢٠٠٥، وبناءً على الصلاحيات المخولة لنا، وتحقيقاً للمصلحة العامة رسمنا بما هو آتٍ:

مادة (١)

تبسط السلطة الوطنية سيطرتها فوراً على المناطق التي تنسحب منها قوات الاحتلال الإسرائيلي، وتضع يدها مؤقتاً على جميع الأموال المنقوله وغير المنقوله في هذه المناطق، إلى حين البُّ في أمرها بموجب القانون.

مادة (٢)

يحظر على أي شخص طبيعي أو اعتباري التعرض أو التعدي على أي جزء من الأموال المشار إليها في المادة الأولى من هذا المرسوم.

مادة (٣)

تتولى اللجنة الوزارية المشكّلة بموجب قرار رئيس الوزراء الصادر بتاريخ ١٥ - ٣ - ٢٠٠٥ المهام التالية:

١- إجراء كافة التحضيرات اللازمة لاستلام المسؤوليات والمهام في كافة القطاعات وال المجالات بعد الانسحاب من محافظات غزة وشمال الضفة.

٢- التنسيق بين مختلف الوزارات والمؤسسات المعنية بهذا الشأن.

٣- تقدم اللجنة تقارير دورية عن أعمالها لمجلس الوزراء لاتخاذ القرارات المناسبة.

مادة (٤)

على كل من يدعى [يدعى] بأي حقٍ على الأموال المنقوله وغير المنقوله المشار إليها في المادة الأولى من هذا المرسوم، أن يتقدم لرئيس سلطة الأراضي مؤيداً بالمستندات والوثائق الثبوتية، وتقوم لجنة مشكلة من رئيس سلطة الأراضي ووزير الداخلية والأمن العام ووزير المالية ووزير الأشغال العامة

والإسكان والمحافظ في منطقته، بالبت في تلك الطلبات وعلى المقرر اللجوء إلى المحكمة المختصة.

مادة (٥)

تناط إدارة الأموال المنقوله وغير المنقوله المشار إليها في المادة الأولى من هذا المرسوم إلى لجنة متخصصة تشكل بقرار من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بناءً على تنسيب من مجلس الوزراء ويبين في هذا القرار مهام وصلاحيات هذه اللجنة في كيفية إدارة هذه الأموال.

مادة (٦)

كل من يخالف المادة الثانية من هذا المرسوم، يعرض نفسه للمسؤولية الجزائية وفقاً لأحكام قانون العقوبات والقوانين الأخرى ذات العلاقة.

مادة (٧)

على جميع الجهات المختصة كل فيما يخصه تنفيذ أحكام هذا المرسوم وي العمل به من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

## وثيقة رقم ٥٧ :

تصريح رئاسة الاتحاد الأوروبي بشأن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة<sup>(٥٧)</sup>

٢٥ آب / أغسطس ٢٠٠٥

يرحب الاتحاد الأوروبي بالتقدم التاريخي الذي جرى إحرازه بانسحاب إسرائيل من غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية، ويشيد بالحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية على التزامهما بالتألف على التحديات الصعبة التي يواجهانها.

ويشيد الاتحاد الأوروبي أيضاً بشجاعة رئيس الوزراء شارون، والحكومة الإسرائيلية، على تنفيذ خطة الانسحاب، وكذلك بقوات الأمن الإسرائيلية على أدائها. كما يرحب الاتحاد الأوروبي بالتزام السلطة الفلسطينية في المساعدة على أن يكون هذا الانسحاب سلبياً، ويرحب بالتعاون الوثيق ما بين الجانبين ويشجعهما على الاستمرار على هذا السبيل. وكذلك يرحب الاتحاد الأوروبي بضبط النفس الذي أبداه غالبية الإسرائيليين والفلسطينيين، ويناشد الاستمرار بذلك.

يؤمن الاتحاد الأوروبي بأن من شأن الانسحاب أن يكون بمثابة خطوة كبيرة نحو تطبيق خارطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية. ويشجع كلاً الطرفين على الاستمرار في تعاونهما فيما يتعلق بباقي الخطوات لإتمام الانسحاب، بما في ذلك عملهما الوثيق مع المبعوث الخاص للجنة الرباعية بشأن الانسحاب، جيمس ولفسون، فيما يتعلق بالمجالات الأساسية التي حددتها.

يؤكد الاتحاد الأوروبي على تعهده بمساعدة كلاً الطرفين على إحراز تقدم في عملية السلام، وتحقيق

غاية وجود دولتين تتعايشان جنباً إلى جنب من خلال تأسيس دولة فلسطين قادرة على البقاء تعيش إلى جانب إسرائيل بسلام وأمن، وذلك ضمن إطار تسوية عادلة ودائمة وشاملة للصراع بينهما.

## وثيقة رقم ٥٨ :

**قانون السلك الدبلوماسي لسنة ٢٠٠٣** [مقططفات]

٢٠٠٥ آب / أغسطس

(....) الفصل الأول

مادة (٢)

يتم استحداث البعثات الفلسطينية أو إغلاقها بقرار من الرئيس بناء على تنسيب من الوزير.(....)

الفصل الثاني

مادة (٣)

تتولى الوزارة المهام التالية:

١- الإسهام في وضع السياسة الخارجية الفلسطينية وتنفيذها بما يخدمصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني.

٢- تمثيل فلسطين خارجياً وتعزيز العلاقات الفلسطينية مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية عربياً وإسلامياً ودولياً.

٣- الإشراف على جميع البعثات سياسياً وإدارياً مالياً، بما في ذلك التعيينات والتنقلات وفقاً للقانون.

٤- تنمية وتطوير التعاون الدولي مع فلسطين وتمثيل فلسطين لدى الجهات الخارجية.

٥- رعاية مصالح الفلسطينيين في الخارج وتعزيز العلاقة معهم وتواصلهم مع شعبهم ووطنهم.

٦- اعتماد جواز السفر الدبلوماسي وفقاً لنظام يصدر عن مجلس الوزراء.

مادة (٤)

تكون هيكلية الوزارة على النحو التالي:

١- تكون لوزارة الخارجية هيكلية خاصة تتكون من قطاعات وإدارات، ويصدر بها نظام عن مجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير.

٢- يعتمد هيكل وظيفي لكل بعثة من بعثات فلسطين في الخارج يحدد فيه عدد الوظائف الدبلوماسية والقنصلية والإدارية والملحقين الفنيين والوظائف المحلية بقرار من الوزير.

**جدول الرواتب الأساسية وعلاوة طبيعة العمل وعلاوة التمثيل والعلاوة الدورية لموظفي السلك الدبلوماسي**

الإجمالي	علاوة طبيعة عمل	الراتب الأساسي	الدرجة الوظيفية
			سفير
٢٤٩٨	١١٤٨	١٣٥٠	سفير
١٨٩٠	٨٤٠	١٠٥٠	مستشار أول
١٦٣٤	٦٨٤	٩٥٠	مستشار
١٣٦٩	٥١٩	٨٥٠	سكرتير أول
١٢٢٥	٤٤٥	٧٨٠	سكرتير ثاني
١٠٩٩	٣٩٩	٧٠٠	سكرتير ثالث
٨٨٧	٢٦٧	٦٢٠	ملحق

١. الأرقام أعلاه بالدولار الأمريكي إلى أن يتم استبدالها إلى أرقام تستند إلى الجنيه الفلسطيني.
٢. علاوة التمثيل: ٥٠٪ من الراتب الأساسي لموظفي السلك.
٣. علاوة دورية: ١,٢٥٪ لكل سنة من سنوات الخدمة على الدرجة باستثناء درجة سفير.

**وثيقة رقم ٥٩:**

**رسالة محمد ضيف قائد كتائب القسام التي وجهها بمناسبة الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وشمال الضفة<sup>(٥٩)</sup>**

٣٠ آب / أغسطس ٢٠٠٥

بسم الله الرحمن الرحيم

(أَذِنَ اللَّهُ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلْمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ)

الحمد لله رب العالمين المعز المذل القاهر فوق عباده جاعل الأيام دُوّلاً، والصلوة والسلام على خير خلق الله قائد المجاهدين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وأتباعه إلى يوم الدين... أما بعد:

يا أبناء شعبنا الصابرون المرابطون المظفر بِإِذْنِ الله ...

أتحدث إليكم اليوم شاكراً الله عز وجل على تأييده لجهاد شعبنا وتحرير قطاعنا الحبيب، سائلاً

إيه أه يعيننا وإيأكم على تحرير بيت المقدس والضفة الغربية وعكا وحيفا ويافا وصفد والناصرة وعسقلان وكل أرجاء فلسطين إنه على ذلك قدير، أتحدث إليكم اليوم وأنا فخور بكم وبجهادكم ونتذكر الشهداء والجرحى والمعتقلين البواسل، فلو لا فضل الله تعالى ثم تضحياتكم ما كان تحرير غزة ولما وصلنا مشوار المقاومة، فمن ذا الذي ينسى تضحياتكم بالنفس والأهل والمال والولد يوم طلبت كتائب القسام دعمها فرأينا ما توقعنا وزيادة، حتى دفعت النساء أبناءها للشهادة في سبيل الله، وحتى استقبل الآباء نبأ استشهاد أبنائهم بالتهليل والتكبير.

إخواننا المجاهدين في كتائب القسام ...

بارك الله لكم في جهادكم ودمكم وعرقكم وسهركم ومعاناتكم، فلو لا هذا الجهاد والمجاهدة والصابرية والمرابطة لما كان تحرير قطاع غزة. ولقد علم القاصي والداني أن عملياتكم النوعية المظفرة ما كان لها أن تتحقق لو لا تأييد الله عز وجل أولاً، وعزكم وثباتكم ومثابرتكم وحبكم للشهادة ثانياً، حتى أصبحتم مثالاً يحتذى به في درب المقاومة بحمد الله تعالى. وأوصيكم وإيادي بتقوى الله وإخلاص العمل لله وحده (وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لِهِ الدِّينَ) الإخوة في فصائل المقاومة ...

نبارك لكم هذا النصر والتحرير لقطاع غزة من دنس الصهاينة، ونشهد أنه بمقامكم ومشاركتكم لنا وتكلافنا جميعاً وعملياتنا المشتركة والتنسيق فيما بيننا كان هذا النصر، فبارك الله فيكم وأثابكم أجر المجاهدين الصابرين المرابطين، وتذكروا قول الله تعالى (إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرُكُمْ وَيُثْبِتُ أَقْدَامَكُمْ).

أهلنا في بيت المقدس والضفة الغربية ...

حياكم الله وثبت على الحق خطاكما، أتحدث إليكم اليوم وكلي يقين أن غزة بداية المشوار، وما تضحيات أهلنا في جنين ونابلس والخليل ورام الله والقدس وبيت لحم وطولكرم وقلقilia، وكل مدننا وقرانا ومخيماتنا في الضفة إلا مبشر بأن المرحلة القادمة بعون الله ستكون دحر الاحتلال من عندكم، فشموروا، ولنتمرر جميعاً، ولا نقول لكم إلا كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الدم الدم، والهدم الهدم، فصبراً وثباتاً على درب المقاومة وطريق النصر.

يا أهلنا في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ ...

أتوجه إليكم باسمي وباسم أهلكم في قطاع غزة، بالتحية والشكر على دعمكم، ومؤازرتكم لنا ولجهادنا، فأنتم في قلوبنا، ولن نستقيل حتى تحرير كامل ترابنا المقدس في أرضنا الحبيبة الكثيرة العطاء ومثلها عطاونا يواصل الطريق ولا يوقف المسير، فنحن لكم وبكم نسير بإذن الله.

إخواننا وأخواتنا المعتقلين في سجون الاحتلال البغيض :

ثبتكم الله، وأعانكم، ها نحن اليوم نجني ثمرة من ثمرات جهادكم، وتضحياتكم، ونعاهد الله تعالى

أولاً، ثم أنتم وجماهير شعبنا ثانياً أن لا ندخل جهاد التحريركم من ظلمة السجن وقهر السجان، فإن أشدّ ساعات الليل حلقة هي تلك الساعة التي تسبق بزوغ الفجر.  
إلى الإخوة في السلطة الفلسطينية:

إن تحرير غزة لنا جميعاً درس هام، فها هو جزء من وطننا يتحرر بفضل الله تعالى ثم بضربات المجاهدين المخلصين من جميع أبناء شعبنا الفلسطيني المقدام، فلنعي جميعاً هذا الدرس، ولنُبقي سلاح المقاومة مشرعاً، إلى جانب العمل السياسي، ونحذر من المساس بهذا السلاح الذي حرر غزة، ولنتركه عاملاً فاعلاً لتحرير باقي وطننا، ولنحتكم إلى العقل والحوار لحل أي إشكالية حفاظاً على الدم الفلسطيني وإنجازاتنا الوطنية.

أهلنا وأحبابنا في الشتات:

صبراً أيها الإخوة والأخوات، فإن النصر مع الصبر، ولن يهدأ لنا بال، ولن يقرر لنا قرار حتى يعود جميع أبناء شعبنا ويلتم شملنا بإذن الله، وما غزة إلا أولى بشائر النصر والتمكين.  
أبناء الأمتين العربية والإسلامية...

نشكر لكم وقوفكם معنا، ومؤازرتكم لنا في جهادنا، وبذلكم وعطاءكم في دعم الجهاد والمقاومة في فلسطين، ونسأل الله أن يكتب لكم أجر جهادنا ومقارعتنا للصهاينة الغزا المدحورين بإذن الله.  
أهلنا الأحباب في العراق الصابر المحتسب..

شاء الله عز وجل أن تُبتَلِوا كما ابتلُينا، إن تحرير غزة لنا ولكم ولكل الأحرار في العالم درس وعبرة، فلا تتركوا سلاحكم، وقاوموا أعداءكم حتى تمرِّغُ أنوفهم في التراب، وما ذلك على الله بعزيز، أعنكم الله وقواكم ووحد صفوفكم، وثبت عزائمكم، وسدِّد رأيكم ورميكم.  
إلى الصهاينة الذين اغتصبوا أرضنا...

يا من تزعمون بهيكل سليمان ونجمة داود، فنحن أحقّ منكم بسليمان وداود عليهما السلام،  
ونقول لكم ما قال سليمان بن داود عليهما السلام (ارجع إليهم فلنأتينهم بِجُنُودٍ لَا قِبَلَ لَهُمْ بِهَا وَلَنُخْرِجَنَّهُم مِّنْهَا أَذْلَّهُ وَهُمْ صَاغِرُونَ) فقد احتالتم أرضنا، وها أنتم تخرجون من غزة خزياناً، أليس في قاموس لغتكم المسلح (ليخ لعز) تعني عندكم: اذهب إلى الجحيم، اليوم تخرجون من الجحيم، لكننا نعدكم غداً أن تكون كل فلسطين عليكم جحيمًا بإذن الله.

وختاماً... نقول معاً وسوياً حتى تحرير المسجد الأقصى المبارك (وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ، قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا). الله أكبر الله أعظم الله أعز وأجل، ونحمد الله حمداً كثيراً ونسبّه بكرة وأصيلاً، ونصلي على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم قائد المجاهدين ورسولنا وقدوتنا.  
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته...  
أخوكم... محمد الضيف (أبو خالد)

## وثيقة رقم ٦٠:

### تصريح صحفي لحركة حماس تدين فيه اللقاء، الباكستاني الإسرائيلي<sup>(١٠)</sup>

١٨٠٥ / سبتمبر ٢٠٠٥

١. في الوقت الذي نستغرب فيه إقدام السلطات الباكستانية على هذه الخطوة التي تساهم في فك العزلة عن الكيان الصهيوني وتقويته، بينما يواصل هذا الكيان الغاصب اعتداءاته على أبناء شعبنا الفلسطيني، ويصادر أراضيه ويعتقل الآلاف من أبنائه، فإننا نعبر عن استنكارنا وإدانتنا الشديدتين لهذه الخطوة التي تعتبرها طعنة موجهة إلى الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

٢. ندعو إلى عدم التجاوب مع كافة أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني التي يمهد لها وزير خارجية هذا الكيان مع الدول العربية، ونؤكد على أن الانسحاب من غزة يجب أن لا يكون مبرراً لأي خطوات تطبيعية مع الكيان الصهيوني. فما زالت أرضنا محتلة، والقدس كذلك، والاستيطان في الضفة الغربية يستشرى، واللاجئون لم يعودوا إلى وطنهم، وإننا نعتبر أن الدول العربية والإسلامية والقوى الداعمة لحقوقنا معنية بالمزيد من الضغط على الكيان الصهيوني لاستعادة هذه الحقوق.

٣. ندعو الشعب الباكستاني المسلم إلى رفض هذه الخطوة التي أقدمت عليها سلطات بلاده، كما ندعو الشعوب العربية والإسلامية إلى التحرك بكل الوسائل المتاحة لمواجهة أي خطوات تقود للتطبيع مع الكيان الصهيوني الغاصب، دون أي اعتبار لإرادة الشعوب ومصالحها.

٤. نستنكر ما تردد عن قيام رئيس السلطة الفلسطينية السيد محمود عباس بتشجيع هذه الخطوة، ما يعني تقديم غطاء فلسطيني للتطبيع مع العدو الصهيوني، وهو أمر يرفضه شعبنا الفلسطيني وقواته المسلحة، وليس من حق أحد أن يعطي هذا الغطاء لأي طرف كان.

## وثيقة رقم ٦١:

### تصريح للرئيس الباكستاني برويز مشرف حول لقاء وزير خارجيته مع وزير خارجية "إسرائيل"<sup>(١١)</sup>

١٨٠٥ / سبتمبر ٢٠٠٥

قال مشرف "استشرنا الملك عبد الله والزعيم الفلسطيني محمود عباس وثمن كلامهما تحركنا وأعطيانا الموافقة على إتمامه". وأضاف "لا يمكننا العيش في عزلة. الدول التي تتطلع إلى المستقبل تتلمس التغييرات مسبقاً. إنها تضع سياساتها تمشياً مع التغيرات العالمية". وقال مشرف "هذا لا يعني أننا نعترف بإسرائيل". مضيفاً "لن نعترف بإسرائيل حتى يحصل الفلسطينيون على دولتهم أو نلمس بوادر اتفاق في هذا الاتجاه".

## وثيقة رقم ٦٢ :

**مقابلة رمضان عبد الله شلح مع فضائية العربية، حول سلاح المقاومة** (٦٢) [مقطفات]

٧ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥

(....) محمد نون: دكتور رمضان يقال اليوم بأن الحكومة الإيرانية الجديدة في غالبيتها تنتمي إلى الحرس الثوري الذي تربطكم به علاقات قوية وقوية جداً، هل يمكن القول إن علاقتكم المستقبلية مع إيران ستبقى تحالفية أو قد يصفها البعض بأنها قد تكون إملائية؟

د. رمضان عبد الله شلح: (....) علاقتنا بالجمهورية الإسلامية علاقة قائمة على أساس أن إيران بلد إسلامي وسواء كانت القيادة في إيران تنتمي إلى هذا الطرف أو ذاك، فلسطين بالنسبة لشعب إيران المسلم قضية مركبة للأمة كلها، فلسطين من ثوابت السياسية الإيرانية سواء كان الموجود هذا الرئيس أو ذاك. (....)

محمد نون: (....) هناك الآن لغم كبير يسمى بالسلاح، والبعض يصف الوضع في غزة بأنه أشبه بغاية من الأسلحة، كيف سوف تتعاطون مع هذا الأمر بما لا يؤدي إلى أزمة فلسطينية داخلية أو حتى اقتتال فلسطيني داخلي؟

د. رمضان عبد الله شلح: يعني موضوع السلاح، أنا في الحقيقة أرى أن هناك نوعاً من التضليل في الإعلام لقضية السلاح، وإذا أردنا أن نتعامل معها بشكل موضوعي وهادئ، أو لا السلاح الفلسطيني الموجود في يد المقاومة هو سلاح نظيف ومشروع مهمته الدفاع عن الشعب الفلسطيني، السلطة عندما تتحدث عن نزع السلاح ووحدانية السلاح؛ نحن نسأل بكل بساطة يعني في الدول الحديثة الدولة التي تمارس سلطة ولها سيادة على أرضها وتحتل السلاح، تحتل أسباب القوة: الجيش الشرطة والأمن، هذه الدولة مهمتها الدفاع عن شعبها أمام أي خطر أو عدوan خارجي، هل السلطة الفلسطينية في ظل الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة تستطيع أن تمارس هذا الدور؟ وهل سلاح السلطة قادر على تأمين حماية الشعب الفلسطيني في مواجهة العدوan؟ ما رأينا خلال الانتفاضة، السلطة لم تستطع الدفاع عن نفسها، لم تحمي مقراتها، لم تحمي عناصرها الذين قتلتهم إسرائيل، سلاح المقاومة موجود إلى جانب السلطة للدفاع عن الشعب الفلسطيني، سلاح المقاومة ليس سلاحاً غير مشروع، والحديث عن شرعية سلاح المقاومة، يعني أنا أتوجه بنصيحة لإخواني في السلطة يجب أن لا ننزلق إلى الحديث عن الشرعيات لأن هذا قد يتربّ عليه [ما] ليس في مصلحة السلطة، لأننا إذا فتحنا باب الشرعية ما هو مصدر الشرعية؟ من أين جاء سلاح المقاومة ومن أين جاء سلاح السلطة؟ سلاح المقاومة الناس باعت قوت أطفالها حتى تمتلك هذا السلاح، لذلك

سلاح المقاومة، سلاح مشروع يجب أن يبقى لكن للسلطة أن تطمئن إلينا بأننا لا نريد أن نهدد وحدانيتها، أو أن ننزع عنها سلطتها في فرض القانون داخلياً، هذا السلاح، لها أن لا يكون فيه أي مظاهر استفزازية أو استعراضية، لها أن لا يستخدم في أي نزاع داخلي، هذه ضوابط يمكن أن تسهم في حفظ مسألة السلاح. (....)

محمد نون: لكن هناك معادلة قد يطرحها البعض وتقول بأن سلاح حماس والجهاد الإسلامي قد يكون سلاح سلطة داخل السلطة خاصة وأن لديكم قواعد شعبية عريضة.

د. رمضان عبد الله شلح: لا، أنا قلت في هذه المسألة داخلياً نحن ضدّ ازدواجية السلطة، في الشأن الداخلي يجب أن يكون هناك سلطة واحدة وإلا تحول المجتمع إلى حالة من الفوضى وفعلاً إلى غابة من السلاح، السلاح موجود ضمن ضوابط أخلاقية ونضالية حتى يبقى ظاهراً نظيفاً فقط لردع العدوan الإسرائيلي عن الشعب الفلسطيني، فيما عدا ذلك يجب أن لا يكون هناك مظاهر مسلحة، يجب أن لا يستخدم السلاح في أي معارك داخلية أو احتكاكات أو أي نزاعات على أي Amer كان، يجب تجنب سلاح المقاومة من التورط في أي شأن داخلي أو أي نزاع داخلي. (....)

محمد نون: رغم الاختلاف في التوصيفات لكن هناك الآن واقع هناك انتخابات مجلس تشريعي، هناك انتخابات بلدات، هناك سلطة قائمة على الأرض، لماذا لا تعارضون أنفسكم على الرأي العام في الانتخابات لنرى حجمكم الواقعي على الساحة الفلسطينية وعندها تصبح كلمتكم أقوى حتى لدى الرأي العام الأميركي والأوروبي؟

د. رمضان عبد الله شلح: نحن حاضرون بالمقاومة بالدماء بالتضحيات لكن فيما يتعلق بالانتخابات وغيرها نحن ليس لدينا موقف مبدئي، بمعنى أنه الانتخابات كوسيلة لإدارة شؤون الحياة غير مشروعة أو حرام لا ننطلق هذا المنطلق، نقول هل مصلحة الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة أن ينخرط بكامله في مشروع سياسي أو عملية سياسية سقفها أوسلو، الآن أنت ترى أعضاء في المجلس التشريعي دخلوا في الانتخابات من عشر سنوات، تنقلاتهم حركتهم على الحواجز الإسرائيلية كل هذه الأمور بيد الإسرائيلي، أنا أسأل كل الذين يريدون أن ينخرطوا في المجلس التشريعي أو في الانتخابات السياسية في ظل أوسلو، لماذا لم يستطع المجلس التشريعي في السنوات الماضية أداء دوره كوسيلة رقابية وسلطة تشريعية تمارس دورها في الرقابة على السلطة التنفيذية؟ هناك كوابح لها علاقة بالمرحلة أكبر من السلطة حكومة فلسطينية وأكبر من إمكانات الشعب الفلسطيني، لهذا السبب أنا أقول حتى الآن نحن لا جديد في موقفنا بأننا لن ندخل الانتخابات السياسية كحركة مقاومة وحركة جهاد إسلامي وإن كنا أيضاً وأضمنا بأنه بسبب الشق المدني في المسألة من انتخاب ناس يعني غير فاسدين كما يشكو البعض من الفساد في السلطة وفي المؤسسة، بما في ذلك المجلس التشريعي قلنا لن نغلق الباب في وجه إخواننا إذا أرادوا أن يقتربوا وأن يذهبوا إلى صناديق الاقتراع،

أما أن ندخل نحن بمرشحين حتى هذه اللحظة لا جديد في موقفنا. (....)  
محمد نون: (....) هل يمكن أن تتفاوضوا أو تتحاورا [تحاوروا] مع الإدارة الأميركيّة أو بعض  
الأطراف المرتبطة بتلك الإدارّة؟

د. رمضان عبد الله شلح: نحن قلنا سابقاً وأعيدها عبر العربية في هذه المقابلة، نحن لا نرى أي جدوى  
من الحوار مع الولايات المتحدة أو الإدارة الأميركيّة بالنسبة لنا حركات مقاومة، الإدارة الأميركيّة  
الحالية أكثر صهيونية من الليكود، ولا نعتبر أننا يمكن أن نخرج بأي نتيجة، الولايات المتحدة لديها  
برنامج كامل بالنسبة للمنطقة بأسرها، تحتل العراق تأتي إلى الساحة الفلسطينيّة هي بحاجة على  
[إلى] تهدئة وإلى تبريد في الساحة الفلسطينيّة حتى تخفّ آثار وقع الهزيمة النكراء والمستنقع  
الذى تغرق فيه في العراق، وهي تحاول الآن يعني بسرعة ومبكرة ت يريد أن تقطف ثمار هذا الاندحار  
الإسرائيلى من غزة وتحوله إلى إنجاز إسرائيلي، ت يريد أن تقدم هدية لإسرائيل ولشارون بأن تفتح  
أبواب العواصم والمناطق مشرعة في وجه إسرائيل. (....)

### وثيقة رقم ٦٣ :

تصريح صحفي لحركة حماس ترفض فيه الاغتيال السياسي<sup>(٦٣)</sup>

٧ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥

تعليقً على اغتيال السيد موسى عرفات المستشار العسكري لرئيس السلطة الفلسطيني فجر هذا  
اليوم، واحتجاز نجله، صرّح مصدر مسؤول في حركة المقاومة الإسلامية حماس بما يلي:

١. إنّا في حركة حماس ندين ونستنكر عملية الاغتيال التي تعرض لها السيد موسى عرفات، كما  
نجد رفضنا لأى شكل من أشكال الاغتيال السياسي، أياً كانت مبرراته ودوافعه بصرف النظر عن  
طبيعة الشخص المستهدف والجهة التي تقف وراءه.

٢. نؤكد على تحريم استخدام السلاح في الخلافات الداخلية الفلسطينيّة، لما يتربّى على ذلك من آثار  
وتداعيات خطيرة. خاصة في هذه المرحلة الحساسة والحرجة التي يمرّ بها شعبنا.

٣. إن السلاح الفلسطيني يجب أن يبقى مصوّباً نحو العدو الصهيوني المحتل، فمعركتنا معه ما  
زالت طويلة.

٤. ندعو الخاطفين الذين قاموا باختطاف نجل السيد موسى عرفات إلى المسارعة لإطلاق سراحه.

## وثيقة رقم ١٤ :

تصريح صحي لحركة حماس حول إبقاء الكنس في قطاع غزة<sup>(٦٤)</sup>

١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥

إن الإبقاء على هذه الكنس بمثابة (مسمار جها)، وذرية لبقاء الاحتلال، وتوفير الحجج لزيارة الصهاينة لها في المستقبل، والاعتكاف فيها، والضغط على السلطة لحمايتها وحماية زائرتها !

إننا ننظر لهذه الكنس على أنها ذات طابع سياسي لا طابع ديني، وإن إبقاءها لأسباب سياسية لا دينية، وعلى هذا الأساس يأتي رفضنا لبقاء هذه الكنس، والتي بناها الاحتلال بصورة غير شرعية، ووجبت إزالتها مع رحيل الاحتلال من قطاع غزة.

إننا نطالب السلطة برفض هذه الخطوة مطلقاً، وحشد المواقف الإقليمية والدولية لإزالة هذه الكنس التي ستبقى بؤر توتر، وقد يستغلها الاحتلال لتهديد مقدساتنا وخاصة المسجد الأقصى، بأن يدفع بعض المشبوهين للإضرار بتلك الكنس لتبرير اعتداء المتطرفين الصهاينة على مقدساتنا.

## وثيقة رقم ١٥ :

خطاب رئيس الحكومة الإسرائيلي، أرييل Sharon، أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة<sup>(٦٥)</sup>

١٥ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥

أصدقائي وزملائي رؤساء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وممثلوها لقد جئت من أورشليم القدس، عاصمة الشعب اليهودي منذ أكثر من ثلاثة آلاف سنة وهي العاصمة الموحدة لدولة إسرائيل إلى أبد الآدرين.

في مستهل خطابي، بودي التعبير عن عمق مشاعر التضامن التي يشعر بها الشعب الإسرائيلي مع الأمة الأمريكية، وعن تعازينا الصادقة للعائلات التي فقدت أعزاءها. كما أشدّ على أيدي صديقي، الرئيس جورج بوش، وأيدي الأمة الأمريكية في مساعدتهم الحثيثة لتقديم يد العون للمنكوبين ضحايا الإعصار ولترميم الأنقاض. دولة إسرائيل، التي وقفت الولايات المتحدة إلى جانبها في أوقات الامتحان، مستعدة لتقديم كل ما في وسعها لمساعدة الولايات المتحدة في هذه المهمة الإنسانية.

سيداتي وسادتي

أقف هنا أمامكم وأمام جميع أمم المعمورة كيهودي وكمواطن في دولة إسرائيل، الديمقراطية، الحرة

و ذات السيادة، إني ممثلُ فخور لشعبٍ مغروس في أعماق التاريخ، شعبٌ قليلٌ من حيث العدد، ولكن مساهمه في الحضارة الإنسانية والقيم الأخلاقية، العدالة والإيمان تمتد إلى أنحاء العالم وتغطي التاريخ.

إن ذاكرة الشعب اليهودي طويلة المدى، وقد وحدت الشتات اليهودي طيلة آلاف السنين، وهي الذاكرة التي ابتدأت بالأمر الإلهي، عندما قال الله تعالى لوالدنا إبراهيم عليه السلام: اذهب !!!، مروراً بتلقي التوراة في جبل الطور ومراوحة بنى إسرائيل في الصحراء تحت إمرة موسى عليه السلام وهم في طريقهم إلى الأرض الموعودة، أرض إسرائيل.

لقد ولدتُ في أرض إسرائيل، وأنا ابن لفلاحين طلائعين من العاملين في الأرض، واللذان لم يريدا الصراع، ولم يأتيا إلى هذه الأرض من أجل انتزاعها من الساكنين فيها. ولو لا الظروف التي اقتضت هذا ما كان لي أن أصير جندياً ولبقيت فلاحاً ومزارعاً. وما يزال حبي الأول للعمل اليدوي: الزراعة والحصاد، المراعي، الماشية والبقر.

وبعد أن اقتادني درب حياتي إلى أن أكون جندياً، ضابطاً وقائداً في جميع الحروب، ها أنا أمدّ يدي إلى جيراننا الفلسطينيين مناديًا بالصالحة والتسوية، ووضع حدًّا للصراع الدموي، والارتقاء معًا فوق المسار الذي يؤدي إلى السلام والتفاهم بين شعبينا. إنني أعتبر هذا رسالتي الأولى و مهمتي الأكثر أهمية في السنوات القريبة القادمة.

إن أرض إسرائيل هي أغلى ما أملكه و نملكة نحن اليهود، وأي تنازل عن أي جزء من إرث أجدادنا عسير علينا، دونه خرت القتاد، لأن كل حفنة تراب، وكل جبل وغور، وكل وادٍ وصخرة في هذه الأرض مشبعة بالتاريخ اليهودي، الكنوز والذكريات. إن التواصل اليهودي الاستيطاني في أرض إسرائيل لم ينقطع مطلقاً. حتى هؤلاء اليهود الذين هاجروا من أرضنا، غصباً عنهم، إلى أطراف الدنيا، بقيت نفوسهم على مدار الأجيال مرتبطة بأرض إسرائيل بآلاف الخيوط الخفية من الحب والحنين التي كانوا يعبرون عنها بالصلوات اليومية الثلاث وفي شعر الأفراح ورثاء الأتراح.

إن أرض إسرائيل هي الكتاب المقدس المفتوح أمام الجميع، شهادة الملكية والهوية والحق للشعب اليهودي. تحت سماء هذه الأرض نادى أنبياء إسرائيل بالعدالة الاجتماعية ووحيم الأبدى لعالم من التألف الذي لا يعلم المزيد من الحروب بين الشعوب. أرض إسرائيل، مدنها، قراها، مناظرها، جبالها وصحاريها ومروجهها شاهدة وفية على أسمائها العبرية القديمة.

صفحة بعد صفحة، تروي رواية الأرض الوحيدة التي نملكتها، وقلبها النابض أورشليم الموحدة، مدينة الهيكل المقدس على جبل موريا، مركز حياة الشعب اليهودي على مرّ أجياله وعنوان حنينه وصلواته منذ ثلاثة آلاف سنة. هذه المدينة التي نذرنا لها الوفاء وأقسمنا بيمين الخلد النابض للأبد في فؤاد كل يهودي: إنْ نسيِّك يا أورشليم تنسى يميني !

وها أنااليوم أسمعكم هذه الأقوال لأنها خلاصة وعيي اليهودي وإيماني بالحق الأبدى الذي لا جدال فيه للشعب الإسرائيلي على أرض إسرائيل. ولكن أقولها هنا أيضاً، لأؤكد أمامكم عظم الألم الذي أشعر به في أعماقي، إدراكاً مني أنه من واجبنا أن نقدم التنازلات من أجل إحلال السلام بيننا وبين جيراننا الفلسطينيين. إن حق ملكية الشعب اليهودي على أرض إسرائيل لا يعني تجاهل حق الآخرين في الأرض، لأن الفلسطينيين سيبقون جيراننا إلى الأبد. ونحن نحترمهم ولا يوجد لدينا أي طموح للسيطرة عليهم. من حقهم أيضاً أن يعيشوا بحرية وفي كيان قومي ذي سيادة في دولة خاصة بهم.

هذا الأسبوع خرج آخر الجنود الإسرائيليين من قطاع غزة، وانتهى الحكم العسكري في هذه المنطقة. لقد أثبتت دولة إسرائيل أنها على استعداد لتقديم التنازلات المؤلمة من أجل حل النزاع بيننا وبين الفلسطينيين. لقد كان قرار الانفصال عسيراً جداً علىّ، وهو مرتبط بالنسبة لي بشمن شخصي لا يستهان به، ولكن الوعي المطلق بأن هذا هو الطريق الصحيح للحفاظ على مستقبل دولة إسرائيل هو الذي هدى خطايدي [خطاي]. إن المجتمع الإسرائيلي يمر بأزمة عميقة نتيجة عملية الانفصال وهو بحاجة الآن إلى رأب الصدوع.

أما الآن فحان الوقت للفلسطينيين لأن يثبتوا رغبتهم في السلام. إن انتهاء سيطرة إسرائيل ومسؤوليتها عن قطاع غزة يمكن الفلسطينيين، إذا كانوا يرغبون في ذلك، من تطوير اقتصادهم وبناء مجتمع يصبو للسلام، متطور، حرّ، قائم على القانون والنظام، ويتسم بالشفافية ويقوم على مبادئ الديمقراطية.

أما أهم امتحان ستواجهه القيادة الفلسطينية فهو الوفاء بالتزاماتها وضع حد للإرهاب ولبنية التحتية، والقضاء على فوضى العصابات المسلحة والكف عن التحرير وعن تربية الأجيال على كراهية إسرائيل واليهود.

والى أن يفعلوا ذلك - سترى إسرائيل كيف تدافع عن نفسها من فظائع الإرهاب. ولهذا السبب أقمنا الجدار الأمني وستتابع بنائه حتى إتمامه، كما كانت ستفعل كل دولة دفاعاً عن مواطنها.

إن الجدار الأمني يحول يوماً بعد يوم دون وصول الإرهابيين والقتلة إلى مراكز المدن واستهداف المواطنين الآمنين في طريقهم إلى العمل، وإصابة الأولاد في طريقهم إلى المدرسة والمس بعائلات بأسرها وهي تتعم في المطعم.

هذا الجدار حيوي بصورة لا نظير لها.  
هذا الجدار ينقذ الحياة.

إن تنفيذ خطة الانفصال بنجاح يمنح الفرصة للمضي قدماً في اتجاه السلام حسب المبادئ المرسومة في خارطة الطريق. إن دولة إسرائيل ملتزمة بخارطة الطريق وتطبيق تفاهمات شرم الشيخ. آمل أن

يكون من المُتاح بواسطتها تجديد العملية السياسية.

أنا واحد من يؤمن بـإمكانية التوصل إلى تسوية عادلة وتعيش من خلال حسن الجوار بين اليهود والعرب، ولكن على أن أؤكد على حقيقة واحدة: سوف لن تكون أية تسوية فيما يتعلق بحق دولة إسرائيل في العيش كدولة يهودية، ضمن حدود قابلة للحماية، وبأمن تام، بلا تهديدات أو إرهاب. إنني أدعو القيادة الفلسطينية أن تظهر الحزم والقدرة القيادية، وإزالة الإرهاب، والعنف وثقافة الكراهية من منظومة العلاقات بيننا. إنني، وأثق في قدرتنا، الطرفين على بناء أفقٍ حديثٍ واعد بالأمل للشعوبين.

أها الحضور الكريم

كما قلت لكم، فإن الشعب اليهودي يتمتع بذاكرة طويلة المدى، وهو يتذكر أحداثاً وقعت قبل آلاف السنين، ومن باب أولى أن يتذكر ما حصل في نفس هذا البيت خلال الستين عاماً الماضية. إن الشعب اليهودي يتذكر جيداً التصويت الدرامي في الجمعية العمومية في التاسع والعشرين من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ حين اعترف ممثلو الأمم بحقنا في إقامة دولتنا في وطننا التاريخي، ولكن الشعب اليهودي يذكر أيضاً عشرات القرارات القاسية وغير المنصفة التي اتخذت في هذا البيت على مدار الستين، والشعب اليهودي يعلم أيضاً أنه يوجد في هذا البيت، ولغاية اليوم، ممثلون لدولة يدعون زعماؤها إلى إزالة إسرائيل من الوجود ولا ينس أحد ببنت شفه. إن محاولات هذه الدولة التسلح بالسلاح النووي يجب أن يقضّ مضاجع كل من يريد السلام والاستقرار في الشرق الأوسط خاصة، وفي العالم برمتها. إن الدمج ما بين الأصولية الدينية المُظلمة مع تقديم الدعم لمنظمات الإرهاب، يوجد تهديداً خطيراً يفرض على جميع الأمم، أعضاء الأمم المتحدة، واحد مواجهته.

أمل أن تتضمن الإصلاحات الشاملة التي تمرّ بها منظمة الأمم المتحدة في عامها الستين تغييرًا وتحسينًا جذريًا في أسلوب تعامل المنظمة، بفروعها ومؤسساتها، مع دولة إسرائيل.  
أيها الزملاء وممثلو الأمم،

إن السلام قيمة عليا في التراث اليهودي وهو الهدف المنشود لسياستنا. وبعد رحلات النفي والمشاق التي مرّ بها الشعب اليهودي، وبعد الكارثة التي أودت بحياة ثلث أبنائه، وبعد صراع طويل وصعب من أجل التحرر والاستقلال، وبعد أكثر من سبع وخمسين عاماً متلاحقة من الحروب والإرهاب التي لم توقف دولة إسرائيل عن المضي في مسيرة التطور، بعد كل ذلك ما زلنا نتمنى السلام مع جيراننا وإرادتنا في السلام قوية بما يكفي للتوصل إليه، لو كان جيراننا شركاء حقيقيين في نفس الهدف المنشود. فإذا علمنا كيف نعمل سوياً سنتمكن من تحويل قطعة أرضنا، الغالية على الشعبين، من أرض صراع إلى واحة سلام من أحل أو لادنا وأحفادنا.

بعد أيام قليلة سيبدأ العام الجديد حسب التقويم العبري، العام رقم ٥٧٦٦ للتكونين، وطبقاً للمعتقد

اليهودي فإن مصائر الناس والأمم تُحسم بيد الخالق في عيد رأس السنة، خيراً أم شراً. نتمنى على الله تبارك وتعالى أن يحسم مصيرنا ومصير جيراننا في هذه السنة باتجاه السلام والاحترام المتبادل وحسن الجوار. من فوق هذا المنبر المحترم أتمنى باسمي وباسم الشعب الإسرائيلي، عاماً سعيداً لجميع شعوب المعمورة. كل عام وأنتم بخير.

## وثيقة رقم ٦٦ :

### كلمة المملكة العربية السعودية في الجمعية العامة للأمم المتحدة (٦٦)

١٥ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس ..

السادة رؤساء وأعضاء الوفود الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... يسرني أن أنقل لكم تحيات خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وتنبياته بأن تكفل مساعيكم بالتوقيق والنجاح .

كما أتقدم بالشكر لفخامة الرئيس وللعاملي رئيس الجمعية العامة وللعاملي الأمين العام ولكل من أسهم في الإعداد لعقد هذا اللقاء الدولي المتميز .

إن المملكة العربية السعودية وبحكم دورها في الساحة الدولية وكونها حاضنة للحرمين الشريفين موئل أفئدة المسلمين حريصة كل الحرص على الإسهام في نجاح هذا التجمع التاريخي .

السيد الرئيس .. تجتمع هذه القمة العالمية بعد خمس سنوات من قمة الألفية وما زالت الأهداف التي سبق الاتفاق عليها تستدعي المزيد من العمل لتحقيقها . فنحن اليوم أحوج ما نكون إلى أمم متحدة فعالة وقادرة على النهوض بمهامها في تحقيق الأمن والسلم الدوليين والتنمية المستدامة في العالم وضمان حقوق الإنسان في إطار احترام الخصائص الذاتية للمجتمعات والثقافات المتعددة .

السيد الرئيس .. تولي المملكة العربية السعودية أهمية كبرى لقضايا التنمية المستدامة وقد حظيت التنمية البشرية فيها بالجانب الأكبر من الإنفاق مما مكن المملكة من بلوغ مستويات متقدمة في تحقيق الأهداف التنموية للألفية .

كما أسهمت المملكة في دعم جهود التنمية في الدول النامية إذ بلغ معدل ما قدمته سنوياً من عون إئمائي خلال العقود الثلاثة الماضية أربعة بالمئة من إجمالي ناتجها المحلي السنوي استفادت منه ثلاث وثمانون دول نامية، واحتلت المملكة بذلك المرتبة الأولى عالمياً. كما أدبت المملكة على تقديم

الدعم المادي والمعنوي لهيئات ومؤسسات التنمية المتعددة الأطراف سواء العربية أو الإقليمية أو الدولية بالمساهمة في رؤوس أموالها وفي دعمها إدارياً وفنياً، وتلعب هذه المؤسسات دوراً فاعلاً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية.

وتفوق مساهمة المملكة في العديد من هذه الهيئات (وبخاصة الإقليمية منها) مساهمات الدول الأخرى ويبلغ إجمالي مساهمة المملكة في هذه المؤسسات أكثر من أربعة وعشرين مليار دولار أمريكي. ومن جانب آخر تأتي المملكة في المرتبة الثانية عالمياً في حجم تحويلات العمالة بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ولا تخفي أهمية هذه التحويلات باعتبارها مصادر مهمة للنقد الأجنبي وللموارد المالية في الدول المصدرة للعملة.

وفي مجال تخفيف أعباء الديون عن الدول المثقلة بها فقد بادرت المملكة بإلغاء أكثر من ستة بلايين دولار أمريكي من الديون المستحقة لها على عدد من الدول النامية الأقل نمواً كما قدمت إعفاءات للدول المؤهلة للمبادرة الدولية الخاصة بخفض الدين.

ومن هذا المنبر ندعو الدول المتقدمة للوفاء بتعهداتها بتخصيص نسبة سبعة من عشرة بالمئة من دخلها القومي للمساعدات التنموية.

وفي هذا الخصوص نؤكد على أهمية أن تحظى الجهود المبذولة لتحديد مصادر مبتكرة لتمويل التنمية على إجماع دولي حيالها، وألا تكون متحيزة ضد موارد بلدان نامية أخرى.

كما ندعوا إلى فتح أسواق الدول المتقدمة ل الصادرات الدول النامية وتمكين الدول الراغبة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ومنها بلادي، ومنحها المرونات الكافية التي تتناسب وظروفها التنموية.

السيد الرئيس .. إن خطر الإرهاب يهدد العالم أجمع مما يجب تضافر الجهود لمكافحته، وقد أكدت المملكة العربية السعودية رفضها وشجبها للإرهاب بصوره وأشكاله كافة وقد عانت المملكة من الإرهاب وتصدت له بكل قوة؛ لأن هذا هو ما تمليه علينا عقيدتنا وتراثنا وأخلقنا فالإسلام دين من سلام ودين تعاون بين البشر والإسلام بكل مبادئه يحرم الاعتداء على الإنسان ويقول الله عز وجل (وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ) كما يقول في محكم كتابه (إِنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَانَمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَانَمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا).

ومن أجل تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال فقد نظمت المملكة في شهر فبراير الماضي مؤتمراً دولياً لمكافحة الإرهاب، وأكد (إعلان الرياض) الصادر عن ذلك المؤتمر على وحدة الإرادة الدولية في مواجهة الإرهاب والتطرف، وخرج بوصيات عملية لمكافحته وتجفيف مصادر تمويله ومنها دعم مقترح خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز لإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب والذي لقي تأييداً دولياً واسعاً.

وفي هذا الإطار يسرّ المملكة أن تتقدم بمشروع قرار للجمعية العامة يدعو لتشكيل فريق عمل لدراسة

توصيات ذلك المؤتمر بما في ذلك إنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب وأملنا كبير في أن تتم الموافقة عليه من أجل تعزيز دور أكبر في محاربة الإرهاب الذي لا جنسية له ولا قومية ولا دين. السيد الرئيس .. إن المملكة تقدر الدور الحيوي للمنظمات التابعة للأمم المتحدة وتأمل أن تؤدي الجهود المبذولة لإصلاح الأمم المتحدة إلى تقوية هذه المنظمات وزيادة فعاليتها بما يتوافق مع تطلعات شعوبنا، كما أنها تؤيد تحقيق توافق دولي بشأن توسيع مجلس الأمن بالإضافة إلى تقييد حق النقض في المجلس بـلا يسمح به في القرارات المتعلقة بتنفيذ قرارات سابقة صادرة عنه. كما تدعو إلى أن تستعيد الجمعية العامة صلاحيتها المقررة لها باعتبارها الجهاز الرئيس للأمم المتحدة.

السيد الرئيس .. إن تحقيق الأمن والسلام يتطلب الالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتجنب ازدواجية المعايير في القرارات. وتجدد المملكة دعوتها لجعل منطقة الشرق الأوسط والخليج خاليتين من أسلحة الدمار الشامل.

كما تؤكد المملكة أن احترام قرارات الشرعية الدولية هو السبيل لحل النزاعات الدولية ومن هنا تأتي أهمية دعم مسيرة السلام في الشرق الأوسط.

ولقد أكدت الدول العربية التزامها بالسلام العادل من خلال إقرارها لمبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، ونأمل أن يؤدي تضافر الجهود الدولية إلى تحقيق آمال الشعب الفلسطيني المشروعة في إنهاء الاحتلال وقيام دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وفيما يتعلق بالوضع في العراق فإن المملكة العربية السعودية تؤكد على وحدة العراق وعروبه، آملين أن يتمكن مواطنه هذا البلد الشقيق منتجاوز الخلافات للوصول إلى هذه الغايات المنشودة، وليستعيد العراق مكانته اللاقمة به في الأمتين العربية والإسلامية. وفي الختام أدعو المولى أن يكل جهودنا بال توفيق لبناء عالم تسوده المحبة والسلام.

## وثيقة رقم ٦٧ :

### مقابلة ولی العهد السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز مع الأسوشيتد برس حول الانسحاب الإسرائيلي (٦٧)

١٧ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥

سؤال : تقدمت المملكة العربية السعودية بمبادرة السلام لحل النزاع العربي الإسرائيلي فيما هي الفرص المتاحة لتوسيع مبادرة السلام الآن وقد استكملت إسرائيل انسحابها من قطاع غزة؟  
جواب : تابعنا باهتمام بالغ الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، ويجب أن يكون هذا الانسحاب

خطوة تتلوها خطوات للانسحاب من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام ١٩٦٧ ليتمكن الشعب الفلسطيني من إقامة دولة المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، لقد أكد العرب على التزامهم بالسلام العادل والدائم من خلال مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز التي أقرتها القمة العربية في بيروت، وأصبحت تعرف بمبادرة السلام العربية وهي تعد مكملة لخارطة الطريق ومرسخة لمبادئ الشرعية الدولية، لذلك فإن القضية لا تكمن في طبيعة المبادرات القائمة أو عدم شموليتها بقدر ما يعود إلى عدم وفاء الجانب الإسرائيلي بالاستحقاقات التي نصت عليها هذه المبادرات والالتزام بمبادئ الشرعية الدولية وقراراتها. (....)

## وثيقة رقم ٦٨ :

### بيان حركة حماس بخصوص الهر الظيفي ضد أعضائها<sup>(٦٨)</sup>

٢٠٠٥ / سبتمبر / ٢٠٠٥

بعد الانتشار الواسع لمارسات الهر الظيفي التي تمارسها مؤسسات وزارات في السلطة الفلسطينية بحق أبناء الحركة ومناصريها، ولوضع شعبنا في صورة ما يجري وما يمكن أن تؤول إليه الأمور جراء هذه الممارسات التعسفية التي تهدد الوحدة الوطنية وتتنذر بإشاعة الفوضى والظلم صرّح مصدر مسؤول في حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بما يلي:-

بعد ترقية مجموعة من أبناء الحركة لوظائف متقدمة في وزارة التربية والتعليم نظراً لعوامل الخبرة والكفاءة واجتياز الاختبارات الالزمة بتتفوق، يتفاجأ الجميع بحجب تلك الترقيات عنهم وتقديم من هم أقل خبرة وكفاءة، لا لشيء إلا استجابة لتوصيات جهاز أمن المؤسسات القائمة على حسابات فئوية ضيقة وترصد مبيت لأبناء الحركة ومناصريها.

كما قامت الوزارة بإخلاء مدراء المدارس من مناصري الحركة من وظائفهم كمدراء لصالح مدرسين من جهات سياسية أخرى، وقيام الوزارة بنقل تعسفي لبعض المدرسين من مناصري الحركة دون إبداء الأسباب !

ويكاد ينسحب هذا السلوك القهري على بقية الوزارات، كوزارة العمل التي كلفت إقليم فتح في محافظة جنين بتوزيع خمسة آلاف فرصة عمل في المحافظة، مما قصر هذه الوظائف على أعضاء فتح ومناصريها وحرم الآخرين منها، وحين تمت مراجعة الوزارة حول هذا التصرف الظالم طالبت الوزارة حركة حماس (حماس) بتقديم عشرة أسماء لتوظيفها!

وزارة الحكم المحلي التي تكيل بمكاييل مختلفة في توزيع المشاريع على المجالس البلدية، وكأن هوية الاتجاه السياسي الفائز بالبلدية هي معيار التوزيع عندهم !

إن ما ذكر من أمثلة هي مجرد نماذج للتدليل على هذا السلوك الفئوي الظالم، وإن المظالم التي تصلنا كثيرة، ولم نكن لنصدر مثل هذا البيان واضعين الرأي العام في صورة هذا المنهج الفئوي الضيق المسيطر على العقلية المتنفذة في السلطة الفلسطينية إلا بعد امتناع الجهات المسؤولة في السلطة الفلسطينية عن التجاوب مع مراجعاتنا العادلة لها.

إن الذين يطالبون بوحدانية السلطة يحيلون هذه السلطة إلى مكتب تنظيمي لخدمة جهة سياسية معينة من أبناء الشعب الفلسطيني، وكأنهم سلطة وحكومة لجهة دون أخرى، أو لأن الدعم المقدم لهذا الشعب عبر السلطة ومؤسساتها يأتي لطرف معين دون بقية شرائح وفصائل وتيارات الشعب الفلسطيني المرابط!

إن الاستمرار السافر في هذه الممارسات هو إخلال بتعهدات أبي مازن بإلغاء إجراءات التوظيف على أساس الانتماء السياسي، فضلاً عن خلوها من المعايير الأخلاقية العادلة، وتجييرها سياسياً لخدمة أهداف حزبية خاصة.

إن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) لا يمكن لها إلا القيام بواجبها تجاه شعبنا لوضع حدًّا لهذا الظلم الفاضح عبر الفعاليات المتاحة على الأرض لثنى هؤلاء المتنفذين عن سلوكهم المرفوض. كما أننا نطالب عبر هذا البيان كما طالبنا في كل اللقاءات الخاصة والحوارات الثنائية والجماعية المتنفذين في السلطة الفلسطينية، وضع حدًّا لكل أشكال القهر الوظيفي والقيود الأمنية القائمة على الفئوية والمحسوبية والحزبية، خاصة في وزارات التربية والتعليم والعمل والحكم المحلي.

وسنعمل مع كل الخيرين من أبناء شعبنا الصابر لقطع دابر الفساد المالي والإداري، وإنهاء ظاهرة القهر الوظيفي والحسابات الفئوية والحزبية الحاكمة لأداء وسلوك السلطة الفلسطينية، وتصليب الجبهة الفلسطينية في مواجهة الأخطار المحدقة بنا داخلياً ومن ثم خارجياً.

## وثيقة رقم ٦٩ :

### بيان لحركة حماس ترفض فيه تدخل الرباعية في الشؤون الفلسطينية الداخلية<sup>(٦٩)</sup>

٢٠٠٥ / سبتمبر / ٢١

إننا في حركة حماس نرفض تدخل "اللجنة الرباعية" بالشؤون الداخلية الفلسطينية، عبر إصدار تعليمات للسلطة الفلسطينية، وتحريضها لاتخاذ إجراءات قمعية بحقّ أبناء شعبنا الفلسطيني وقواته الحية، ومعاملة السلطة الفلسطينية وكأنها مازالت قاصرة عن إدارة شؤونها.

إننا نعتبر بيان "اللجنة الرباعية" دعوة مكشوفة لزرع الفتنة والدفع باتجاه الاقتتال بين أبناء الشعب الفلسطيني.

إننا ندعو السلطة الفلسطينية إلى رفض هذا التحريض وإعلان موقف واضح تربأً بنفسها عن المعاملة الفوقيّة التي يعاملونها بها، وتحول دون المزيد من التدخلات الدوليّة في الشؤون الداخليّة الفلسطينيّة.

وكان حرياً باللجنة الرباعية دعوة رئيس وزراء العدو إلى الانسحاب من كافة الأراضي الفلسطينيّة المحتلة، والإفراج عن الأسرى والمعتقلين في سجونه، عوضاً عن توجيه "تحية تقدير" له على "الشجاعة السياسيّة التي يتحلى بها" كما جاء في بيان اللجنة.

## وثيقة رقم ٧٠ :

**مقابلة خالد مشعل مع صحيفة عكاظ السعودية، حول الاقتتال الداخلي<sup>(٧٠)</sup> [مقططفات]**

٢٦ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥

(....)

عكاظ: هل نجح شارون في إيجاد اقتتال فلسطيني - فلسطيني؟

مشعل: للأسف إن شارون بما فعله في غزة كان يهدف إلى هدفين؛ الأول هو الضغط على المقاومة الفلسطينيّة وملحقتها بالقتل والاغتيالات حتى يضعفها وينزع سلاحها، والهدف الثاني هو تحريض السلطة على حماس بشكل أساسي، وبالتالي خلق فتنـة داخلية في الوسط الفلسطيني ومن يتباـوب مع هذا المخطط كأنما يخدم مخطط شارون في خلق الفتـنة الداخـلية.

عكاظ: ما هي خطواتكم القادمة لتهـئة الوضع وإطلاق سراح قيادات حمـاس الذين اعتـقـلـوا منـهم حـسن يـوسـف وـمحمد غـزال والـخـ؟

مشعل: نحن نسير في مواجهة هذه الحملة الواسعة ضدّ حركة حمـاس بشكل خاص، وضـدـ المقاومة الفلسطينيـة وضـدـ شـعبـنـا بشـكـلـ عامـ، ونـوـاجـهـهـا بـمـسـارـاتـ متـعـدـدةـ، المسـارـ الأوـلـ؛ هو الصـبرـ والـصـمـودـ أـمامـ هـذـهـ الـهـجـمـةـ خـاصـةـ التـيـ تـشـمـلـ اـعـتـقـالـاتـ وـاسـعـةـ لـقـادـةـ رـمـوزـنـاـ وـكـوـادـرـنـاـ عـلـىـ رـأـسـهـمـ الشـيـخـ حـسنـ يـوسـفـ، وـالـدـكـتـورـ مـحمدـ غـزالـ، وـفـتحـيـ القرـاعـاوـيـ فيـ طـولـكـرمـ، وـأـكـثـرـ مـنـ ٢٠٠ـ خـلالـ لـيـلـةـ وـاحـدةـ، إـضـافـةـ إـلـىـ التـدـمـيرـ المـنهـجـ لـقـطـاعـ غـزـةـ الـذـيـ لمـ يـسـتـشـرـ أـحـدـاـ بـمـاـ فـيـهـاـ مـدـرـسـةـ دـارـ الـأـرـقـمـ التـيـ بـنـاهـاـ الشـيـخـ أـحـمـدـ يـاسـينـ رـحـمـهـ اللهـ قـبـلـ اـسـتـشـهـادـهـ وـالـتـيـ أـصـابـتـ الـأـطـفـالـ وـالـنـسـاءـ وـالـرـجـالــ. المسـارـ الثـانـيـ؛ فيـ مـوـاجـهـةـ العـدوـانـ لاـ بدـ منـ الصـمـودـ وـلـاـ بدـ أـيـضاـ منـ الرـدـ عـلـىـ العـدوـانـ، وـهـذـاـ حـقـ مـشـروعـ للـدـفـاعـ عـنـ النـفـسـ. المسـارـ الثـانـيـ [الـثـالـثـ]ـ؛ هوـ تـفـويـتـ الفـرـصـةـ عـلـىـ العـدوـ فيـ خـلـقـ فـتـنـةـ دـاخـلـيـةـ وـمـهـماـ عـتبـنـاـ عـلـىـ بـعـضـ إـخـوانـنـاـ فيـ السـلـطـةـ خـاصـةـ فيـ وزـارـةـ الدـاخـلـيـةـ فـلـنـ تـنـصـرـ جـهـوـنـاـ إـلـاـ فيـ مـوـاجـهـةـ العـدوـ الصـهـيـونـيـ وـسـبـقـىـ حـرـيـصـينـ عـلـىـ تـعـزـيزـ الـوـحدـةـ الـو~طنـيـةـ وـالـحـفـاظـ عـلـىـ سـلـامـةـ وـصـلـابـةـ

جبهتنا الداخلية. والمسار الثالث [الرابع]، هو دعوة الأمة العربية والإسلامية على كل المستويات أن تتحمل مسؤولياتها.

## وثيقة رقم ٧١:

كلمة لشارون موجهة إلى أعضاء الليكود حول الانسحاب من قطاع غزة<sup>(٧١)</sup>

٢٦ سبتمبر ٢٠٠٥

نحن نعيش في دولة يلحق فيها حدث أمني حدثاً سياسياً، وأحياناً يجري الخلط بين الأحداث التي لا يتصل بعضها ببعض. أقترح علينا جميعاً أن نهدأ، قوات الأمن لدينا حصلت على توجيهات واضحة لكيفية العمل، وعلى أمر صريح لفعل كل ما يُحتاج إليه، لمنع إطلاق النار على النقب. إذا لم يكن لدينا هدوء فلن يكون هدوء في غزة. كل ما يُحتاج إليه سينفذ.

أنا أقترح على الجميع المحافظة على بروادة الأعصاب، هذه ليست المرة الأولى التي تحاول فيها المنظمات الإرهابية المسّ بنا. لا يتعين منح ذلك سياقات سياسية ومقارن سياسية. في هذه اللحظات يتعمّن التقليل من الكلام والإكثار من العمل. هكذا تصرّفت في الماضي، وهكذا ستصرّف في المستقبل. الانتقال من المباحثات الأمنية إلى أحداث المساء حادّ قليلاً بالنسبة إلى، لكن هذه هي الحياة السياسية، وهذا هو الواقع الذي فرضوه علينا.

التصويت غداً ليس تصويتاً تقنياً، إنه إجراء لإقالتي وللتعبير عن عدم الثقة بالطريقة التي قاد بها الليكود الدولة. وكل شيء بسبب غريزة الانتقام والدافع الذاتي الذي لا يعرف حداً. سيكون هذا انتحاراً سيحطم الليكود ويقوده إلى مكان واحد فقط، إلى المعارضة.

سنضطر غداً إلى أن نقرر الطريقة التي نختارها، وأي ليكود نريده. سنقرر هل سيكون هذا ليكوداً في قلب الإجماع الوطني أم ليكوداً متطرفاً يُدفع إلى الهاشم. أيكون حزباً حاكماً كبيراً ومؤثراً أم حزباً صغيراً بلا تأثير في المعارضة، مثل ذاك الذي تلقيته قبل ست سنوات.

أنا من أقام الليكود الحقيقي، تحت زعامة مناحيم بيغن. لقد خدمت في حكومته عندما أقام ائتلافاً مع داش وضمّ موسيه ديان للحكومة، وعندما حارب حرباً جريئة لا هواة فيها الإرهاب والتعاظم النووي للعدو، وعندما وقع على اتفاق السلام مع مصر، وعندما اتخذ القرار الأليم لإخلاء وتدمير جميع المستوطنات اليهودية في سيناء.

مسؤولية ورجاحة التفكير، هذا هو الليكود الحقيقي. حركة كبيرة، رئيسة، قومية - ليبرالية، تعمل من أجل وحدة الشعب، ولا تُحجم عن قرارات صعبة وعن تنازلات ألمية، ولا تخضع لضغوط

سياسية، وتتصرف دائمًا بمسؤولية، برجاحة تفكير، ومن أجل المصلحة الوطنية دائمًا. هكذا فقط يمكن إدارة شؤون الدولة، والحفاظ على الأمن، وهزيمة الإرهاب والتقدم إلى السلام. لا بالصراخ ولا بالشعارات. هذا ما يريده المليون ناخب الذين صوّتوا لليكود. هذا ما تحتاج إليه إسرائيل. الزعامة، والاستقرار، والمسؤولية ورجاحة التفكير.

بدل إضاعة الوقت على ألعاب القوة السياسية، يجب علينا أن نستغل اللحظة المناسبة في العالم والمنطقة لتقديم أمن إسرائيل واقتصادها. لدينا اليوم فرصة لم تكن لنا قط. لقد قبل العالم موقفنا، وهو أنه من دون أمن إسرائيل لن يكون هناك تقدم سياسي. هذا ما تقوله خارطة الطريق، التي قبلتها الحكومة بتأييد أكثر وزراء الليكود.

بحسب خارطة الطريق على الفلسطينيين أن يقظوا على البنى التحتية للإرهاب، وأن يجرّدوا المنظمات الإرهابية من سلاحها، وأن ينفذوا إصلاحات شاملة، وأن يوقفوا التحریض. إذا ما فعلوا ذلك فقط سيكون في الإمكان الصعود على طريق التفاوض. يضغط العالم اليوم على الفلسطينيين لفعل كل هذا لأن إسرائيل برهنت على جدية نوایاها السلمية. الآن جاء دور الطرف الثاني ليعمل.

يجب أن نقول الحقيقة التي يعرفها كل واحد: عندما نصل إلى هذا، فلن يبقى كل شيء في أيدينا. لدينا حلم، وهو جيد ومُحق، لكن يوجد واقع أيضًا، وهو صعب. لا يمكن إقامة دولة يهودية وديمقراطية والسيطرة في الوقت نفسه على كل أجزاء أرض إسرائيل. إذا ما أصررنا على تحقيق الحلم كله، فقد نخسر كل شيء، كل شيء ببساطة. إلى هناك يقود الطريق المتطرف.

### القدس إلى الأبد

علينا اليوم أن نبذل جهودنا قدر الإمكان، وفيما هو ضروري. قبل كل شيء وفوق كل شيء أن لا نكتف عن تعزيز سيطرتنا على القدس. العاصمة الموحدة غير المقسمة لدولة إسرائيل إلى الأبد. واستكمال بناء جدار الأمان، الذي سيحبط كل محاولات ضربنا في قلب البلاد. وتعزيز الكتل الاستيطانية الكبيرة، وغور الأردن والمناطق الأمنية، والنقب، والجليل وهضبة الجولان.

توجد لنا أمور كثيرة أخرى علينا أن نقوم بها من أجل شعب إسرائيل. مثل تعليم وتحسين التربية، ومحاربة لا هوادة فيها للعنف الذي تخشى في المجتمع، وفوق كل شيء مكافحة الفقر وتقليل الفجوات الاجتماعية.

هذه هي الأمور التي تقف أمامنا. هذه هي طريق الليكود الحقيقية. هذا ما تحتاجه إسرائيل اليوم. هذا ما أنوي فعله. وبهذه الطريقة أنوي مواصلة قيادة الليكود.

القرار قراركم، يا أعضاء المركز، في أي طريق سيمضي الليكود: ليكود صغير، متطرف في المعارضة، أم ليكود كبير، قوي، رئيس، يقود الدولة بمسؤولية وبرجاحة تفكير. أدعوكم إلى التقرير تقريراً صحيحاً. أن تأتوا غداً، للتصويت ولرفض اقتراح العزل والاتساحار. لمصلحة الليكود، ولمصلحة الشعب، ولمصلحة دولة إسرائيل.

## وثيقة رقم ٧٣ :

### مقابلة عمرو موسى، أمين عام الجامعة العربية، مع صحيفة الشرق الأوسط، حول الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة والاتصالات العربية الإسرائيلية<sup>(٧٢)</sup>

٢٩ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥

الشرق الأوسط: أصدرت اللجنة الرباعية مؤخراً بياناً أشادت فيه بشجاعة رئيس الوزراء الإسرائيلي فيما اكتفت بالتعبير عن تقديرها للسلوك المسؤول الذي أبداه الفلسطينيون. إلى أي مدى تدلّ هذه الإشادة المفرطة بالقوة المحتلة إلى انحياز واضح للموقف الإسرائيلي؟

عمرو موسى: وصفت هذه المبالغة المفرطة بأنها شيء سخيف، وجملة تخرج باللجنة الرباعية عن الرصانة السياسية. فالشكر على ماذا؟ الشكر على انسحاب غير كامل؟ وعلى انسحاب يُقتضي ثمنه يومياً ويُقتضي ثمنه مضاعفاً مئات المرات؟ وأنا مندهش من هذا. أنا قرأت، ولم أسمع مباشرة، أن وزير الخارجية الإسرائيلي قال لها قد انسحبنا من الأراضي الفلسطينية.. على الدول العربية والإسلامية أن تأتي إلينا الآن. فإذا كان هذا هو مفهومهم من الانسحاب، أي أن هذا هو الانسحاب وليس مجرد انسحاب، فأنا لست أفهم على ماذا يُشكرون. ثم يُشكرون على انسحاب علماً بأن وجودهم في هذه الأراضي، أساساً، غير شرعي. فالحقيقة، لم أر إلا أن أصفه بالسخافة المفرطة. هذا من جهة. أما بالنسبة للجزء الثاني الخاص بالمسؤولية الفلسطينية لإعداد الساحة الفلسطينية للأحداث القادمة ومنها قيام الدولة، فهذا هو أمر طبيعي وهو أمر مطلوب. وهنا أرى أن موقف الرباعية هو موقف مسؤول، وكذلك حين تحدثت الرباعية عن المستوطنات وعن ضرورة وقفها، وهذا أيضاً هو موقف مسؤول. ولذلك، إذا أخذنا البيان كل أراه بياناً بدأ بذور التوازن فيه تتضح.

الشرق الأوسط: لكن اللجنة الرباعية تضع العباء الأساسي، مرة أخرى، على السلطة الفلسطينية، من خلال مطالبتها بالعمل كدولة حرة ومستقلة ذات سيادة، رغم استمرار احتلال أراضيها. ما مدى واقعية هذه المطالب وقابليتها للتنفيذ؟

عمرو موسى: ما أفهمه من حديثي مع بعض الأطراف المشاركة في هذا الاجتماع، هو أن المناقشات كانت بناءً للغایة، وهم يفهمون الحدود التي يمكن أن تحدد الموقف الفلسطيني، وصعوبة وضع الموقف الفلسطيني. وناقشو أيضاً موضوع الموقف الإسرائيلي من الانتخابات الفلسطينية، ولم يكن هناك رضى عام في الرباعية على هذا الموقف المعوق للمسار الديمقراطي الفلسطيني، وفيه تدخل كثير في الشؤون الفلسطينية، مع ادعاء إسرائيل أنها دولة ديمقراطية، إنما تعوّق الديمقراطية. والمهم أن يكون هناك نقاش بناء. فعندما تسأليني عن رأيي في البيان، آخذ في اعتباري ما أعلمك عن

المناقشات التي جرت في الداخل وليس فقط البيان الذي صدر. وبالتالي، نحن العرب، أيضاً نتمنى وحدة الصف الفلسطيني وأن تكون هناك سياسة فلسطينية واحدة إزاء التحديات القائمة حالياً، وأن تكون الساحة الفلسطينية مستعدة بالفعل، في أي لحظة، لتحكم كدولة. ولذلك، نعم لوحدة الصف الفلسطيني وتوحد الفصائل الفلسطينية وراء خطٍّ سياسي واضح. يعني لا يصحَّ أبداً أن تواجه إسرائيل ثلاثة أو أربعة خطوط فلسطينية فتلعب عليها، ونلعب على اختلاف المواقف الفلسطينية. والرسانة في هذا الموقف الدقيق أن يأخذ الفلسطينيون موقفاً واحداً. نحن نريد الأرض، والدولة، والقدس. وبناء عليه، هذه هي اقتراحاتنا السياسية. وموضوع العنف والعنف المتبادل، والعدوان والمقاومة، كل ذلك موجود لأن هناك احتلالاً وهناك حق للمقاومة، إنما اليوم عندما نريد أن نعطي للسلام أو للعملية السياسية فرصة، فيجب أن تكون على قاعدة وحدة الصف الفلسطيني، سياسياً، في مواجهة ذلك. وطالما أن الرئيس أبو مازن يقود هذه العملية، فلنعطيه فرصة ولنؤيده.

**الشرق الأوسط:** هل معنى ذلك أنكم تؤيدون الدعوات والضغوطات الرامية إلى إزالة سلاح حماس؟ عمرو موسى: الآن، تقوم مصر بقيادة عملية سياسية في هذا الإطار. دعونا نناقش هذه المرحلة وكيف نتصرف، وهذا جزء من المسعي الخاص لتوحيد الصف الفلسطيني.

**الشرق الأوسط:** إذن، كيف تنتظرون إلى دور حماس في المرحلة المقبلة؟

عمرو موسى: حماس، مثلها مثل فتح والمنظمات الأخرى، كلها تتفق على خطٍّ، وجدور هذا الاتفاق قائمة، ومساع [والمساعي] لتحقيق ذلك قائمة. كيف تتعامل مع السلاح وغيره؟ هناك أكثر من وسيلة لذلك، فلنجعل الفلسطينيين أنفسهم يتلقون على هذا، أو كما ذكر وزير الخارجية المصري، أحمد أبو الغيط ، أن يتلقوا على مكان لها أو يأخذوا تجربة ايرلندا أو أي تجربة أخرى، أو إذا كانت هناك تجربة فلسطينية فليتبعوها. فالمهم أن نسير في إطار وحدة الخط السياسي الفلسطيني وراء أبو مازن، ونرى ما الذي يمكن أن نتبينه مناسباً. أما إذا ثبت أن إسرائيل تلعب كما يرى الكثيرون، أو يتوقعه الكثيرون، فيكون لكل حادث حديث، أو ربما أكثر من حديث، أو غير حديث.

**الشرق الأوسط:** لكن التحدي الأكبر يبقى الاستيطان الإسرائيلي. اللجنة الرباعية أكدت على أن التوسيع الاستيطاني يجب أن يتوقف وأن إسرائيل عليها أن تزيل البؤر الاستيطانية غير المرخص بها. لكن، هل هناك أي بؤر استيطانية مرخص بها؟ كيف يمكن تفسير موقف الرباعية هذا، وهل أثرتم هذه المسألة عليهم؟

عمرو موسى: قلنا هذا الكلام لهم، طبعاً. أولاً، لا يوجد مرخص أو غير مرخص، فكله غير مشروع ومبني على غير أرض إسرائيلية ومن ثم باطلة وما يُبني على الباطل باطل. هذا موقف قانوني واضح، وأي محكمة عالمية أو دولية أو وطنية أو إقليمية، عليها أن تتعامل مع هذا المبدأ، إنما فلتزل إسرائيل ما تسميه بغير المرخص. فلتزلها فوراً، إنما هذا لا يغير أن المستوطنات الأخرى التي تقول

الحكومة الإسرائيلية أنها رخصت بها. فهي رخصت بها وليس لها سلطة هذا الترخيص، وتنبئ على أرض ليست عليها سلطة لهذا الترخيص.

الشرق الأوسط: رغم الحقوق المنشورة للفلسطينيين، حسب القانون الدولي، إلا أن الجانب العربي يبدو عاجزاً عن تحقيق المكاسب المطلوبة في العلاقات العامة على الساحة الدولية، وهو ما يفعله الإسرائيليون بنجاح. هل بات هناك تفهم أكبر للمواقف الفلسطينية من مسألة الاستيطان؟

عمرو موسى: قراءتك للبيان الصادر عن اللجنة الرباعية يؤكد لك أن الموقف نفسه تبلور دولياً في موضوع المستوطنات. أصبحوا، بتصريح العبرة وبوجود الولايات المتحدة في الرباعية يقولون هذا الكلام. ولا أستطيع أن أقول إننا نجحنا في العلاقات العامة، دولياً. ولكن سلوك إسرائيل يساعدنا على العلاقات العامة. فهي في الحقيقة أكبر "بي آر" (علاقات عامة) بالنسبة لنا لأنها تقوم بكل شيء مكروه إنسانياً ومن نوع قانونياً ومرفوض إقليمياً وخرق للقانون الدولي. هذا يسهل علينا الموقف من العلاقات العامة.

ومع ذلك، فإن الحكومة الإسرائيلية تتمكن من تسجيل بعض الانتصارات الدبلوماسية الهامة، مثلما حدث أخيراً في ما يتعلق بمسألة الانسحاب من غزة.. طبعاً. لكن لماذا؟ ليس لشطارتها وإنما للحماية التي تتمتع بها. فليست السياسة الإسرائيلية هي التي تقوم بذلك من منطلق قوتها الذاتية أو تحطيمها الذاتي، وإنما لأنها تتمتع بحماية غير مسبوقة جعلتها تخرق القانون الدولي دون محاسبة، ولذلك فإن الحديث في هذا ليس مع الحكومة الإسرائيلية وإنما مع صاحبة الحماية عليها، أي واشنطن.

الشرق الأوسط: وهل تمكنت الدول العربية من تحقيق أي نتيجة في التأثير على واشنطن بشكل يصب في مصلحة الفلسطينيين؟

عمرو موسى: هناك بعض التقدم وأرجو ألا تكون هذه التمنيات على غير أساس، وأرجو ألا تكون هذه التمنيات في الهواء.

الشرق الأوسط: ما هو الدعم الذي تقدمه الجامعة العربية للسلطة الفلسطينية لمساعدتها على إدارة غزة؟ فمن المعروف أن الاتحاد الأوروبي وعد بتقديم ٢٨٠ مليون يورو. ما هو حجم الدعم الذي تفكك فيه الجامعة؟

عمرو موسى: نحن نقدم دعماً كبيراً جداً. وهو جزء من علاقاتنا العامة الفاشلة. فالإمارات وحدها تقدم ١٥٠ مليون دولار لبناء أحياe للفلسطينيين. وال السعودية أكملت كافة التزاماتها. والجزائر دفعت كل سنت هي ملتزمة به تجاه الفلسطينيين. ولتوها سلمتني صكاً بمبلغ ٥٠ مليون دولار، وأناسلمته شخصياً إلى الفلسطينيين. ولذلك، فإن الفلسطينيين مرتاحون جداً لتعامل الجامعة العربية لأنها لا تبقى في يديها سنتاً واحداً من هذه الأموال. ولكن، ربما تريدين الحديث عن مشروع أوسع لتنمية

غزة، ولكنني أفضل أن نتحدث عن فلسطين نفسها، وإنما غزة والضفة الغربية. ولذلك، يجب أن نتابع ونرى مدى الانسحاب الإسرائيلي من مدن وقرى الضفة ومستوطناتها حتى يمكن أن نبدأ بـ برنامجاً للتنمية في غزة والضفة الغربية. وأنا تحدثت عن ذلك مع الأوروبيين والعرب في هذه العملية بالذات، أي دفع عملية التنمية (....).

**الشرق الأوسط:** يقول المسؤولون الإسرائيليون، منذ فترة، إنهم باشروا باتصالات سرية مع عشر دول عربية. هل ترجحون أن تكون الحكومة الإسرائيلية قامت، بالفعل، باتصالات مع هذا العدد من الدول العربية أم أنها تحاول المبالغة والمخادعة؟

عمرو موسى: ربما أراد ابن العم شالوم أن يقول إنه فتح جبهة من الجبهات، إنما لم يزره أي وزير عربي أو مسلم إلا وعاد إلينا يقول أولاً ما الذي حصل، ثم لماذا قابله، والسبب هو وجود ضغوط، وثالثاً أنهم كلهم أصرّوا على أن أي خطوة قادمة يجب أن ترتبط بتقدم على الأرض، سواء بالنسبة للقدس أو بالنسبة للضفة الغربية. وأنا، في رأيي أن السياسة الإسرائيلية لا تستأهل مجاملة عربية. لا تستأهل. وأنا لست أفهم لماذا يحيون شارون؟ بسبب الانسحاب من غزة؟ أولاً، هذا الانسحاب لم يكتمل. ثانياً، لا يعلم الجميع أنه في اللحظة التي تنسحب فيها إسرائيل من غزة، لا تزال المستوطنات تُبني أو توسيع، والحائط يُبني. لا يعلم الجميع أن عدداً كبيراً من مستوطني غزة الذين سُحبوا منها وُطنوا في الضفة الغربية؟ فلماذا؟ لماذا هذه المكافأة المجانية؟

**الشرق الأوسط:** إذن، أنت لا تشجعون أبداً هذه الاتصالات..

عمرو موسى: أبداً. أنا لاأشجع ولا أقبل ولا أفهم هذا الموضوع.

**الشرق الأوسط:** لكن هل يمكن لكم التأكيد على أن هذه الاتصالات تشمل عشر دول عربية؟

عمرو موسى: لا، أعتقد أن العدد أقل بكثير.

**الشرق الأوسط:** دولتان أو ثلاثة أو ربما خمس؟

عمرو موسى: اثنتان أو ثلاثة من الدول العربية واثنتان أو ثلاثة من الدول الإسلامية. أنا رأيت وزير خارجية اندونيسيا الذي ذكر لي أنه فعلًا استقبل وزير خارجية إسرائيل. وهناك فرق لأن هناك من ذهب إلى وزير خارجية إسرائيل واحداً بعد الآخر، إنما وزير خارجية اندونيسيا قال لي إنه استقبل وزير خارجية إسرائيل واستمع إليه وذكر له الموقف الإسلامي والعربي المنضبط في ما يتعلق بموضوع إسرائيل. نقطة على السطر.

**الشرق الأوسط:** وهل تعلمون ما هي الدول العربية التي يفترض أن تكون أجرت اتصالات سرية مع إسرائيل في الفترة الأخيرة؟

عمرو موسى: لا، ليست لدي أي فكرة وأرجو من جميع المتصلين سراً بإسرائيل أن يبلغوني بذلك، وأن يستمعوا إلى رأينا في هذا الأمر، لعل هناك فائدة في ما يمكن أن نقوله لهم.

الشرق الأوسط : ما الذي قد تقولونه لهم؟

عمرو موسى : أقول إنهم يجب أن يعلّقوا أي خطوة قادمة، على وقف الاستيطان ووقف بناء الجدار ووقف التوطين، وليس على انسحاب من غزة لم يتم ضبطه بعد.

الشرق الأوسط : إلى أي مدى تؤدي مواقف بعض الدول العربية التي تسعى إلى إقامة علاقات مع إسرائيل خارج التفاهم العربي الذي تم التوصل إليه قبل عامين في قمة بيروت، بمبادرة سعودية، إلى تقويض الموقف العربي المشترك وإضعافه؟

عمرو موسى : لا شك أنه يتم تقويضه، بهذا الشكل. في الحقيقة، إن الالتزام بالمبادرة العربية في بيروت هو المفتاح. نحن مستعدون للتطبيع ولسنا ضدّه، ولكن لكل خطوة خطوة مقابلة وكل سياسة سياسة، ويجب أن تقوم السياسة العربية على تحقيق مكاسب متوازنة لصالح الفلسطينيين، وهذا هو الالتزام التاريخي للعرب. أما ما أراه الآن فهذا كثير، في الحقيقة، ولا لزوم له. فالسياسة الإسرائيلية لا تستأهل ذلك.

## وثيقة رقم ٧٣ :

بيان لحركة فتح حول الانتخابات البلدية، المرحلة الثالثة<sup>(٧٣)</sup>

١ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥

"حركة فتح تهنئ شعبنا المناضل بنجاح المرحلة الثالثة من الانتخابات المحلية، وتشكره على الثقة الغالية التي منحها إياها ولمنتلها في المجالس المحلية"

يا جماهير شعبنا البطل ...

تقدّم حركة "فتح" بأحر التهاني وأطيب التبريكات لشعبنا الصامد في الضفة الغربية وكافة أنحاء الوطن وفي الشتات، باستكمال الانتخابات المحلية في مائة وأربعة مواقع انتخابية بنجاح ونزاهة، جسدت قدرة الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية وفضائله وقواد السياسية المناضلة على ممارسة الديمقراطية وتكريسها كمنهجية وطنية في الاختيار الشعبي الحر واحترام نتائجها، وعبرت عن قدرته المتميزة أن يعيد بناء مؤسساته على أساس ديمقراطية دون وصاية أو تدخل من أحد برغم ما يتعرض له من عدوان إسرائيلي متواصل، وما تقوم به قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي من أعمال قتل واعتقالات وتدمير ومحاولات لإرباك الوضع الفلسطيني الداخلي.

وتعتبر حركة "فتح" أن ما حققه من نجاح كبير ومتميز في المرحلة الثالثة من الانتخابات المحلية في الضفة الغربية، سواءً بفوزها بنسبة فوز حاسمة تزيد عن ٦٠٪ من أصوات الناخبين، أو فوزها بنسبة ٥٤٪ من مجمل مقاعد المجالس المحلية تجديد لثقة الجماهير فيها، وترى في هذا الفوز نجاحاً

للديمقراطية الفلسطينية وإرادة الشعب الفلسطيني بتحقيق المزيد من الانتصارات، تضاف إلى النصر والإنجاز الوطني بخروج وانسحاب قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه من قطاع غزة وشمال الضفة الغربية، وتهدي حركة "فتح" هذا الفوز إلى روح الشهداء والجرحى والأسرى الأبطال ولكل جماهيرنا الصامدة في الوطن والشتات، وتشكر شعبنا المناضل في كافة الواقع الانتخابية على هذه الثقة الغالية التي منحها لحركة "فتح" وممثليها في المجالس المحلية، وتجدد العهد والقسم بأن تظل الحركة القائدة الساهرة على خدمة كافة أبناء شعبنا ومصلحته الوطنية العليا والمضي قدماً في عملية التحرير والبناء الوطني الشامل، وإعادة بناء وإعمار ما دمره الاحتلال والعدوان الإسرائيلي الغاشم، وبناء دولة المؤسسات والقانون، لتجسيد حلم الشهداء الأبطال وحلم الرئيس الخالد الشهيد ياسر عرفات في غدٍ واعد وشرقٍ ودولة مستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشريف.

طوبى لشعبنا الصامد في الوطن والشتات  
وإنها لثورة حتى النصر

## وثيقة رقم ٧٤ :

### بيان لحركة حماس حول الانتخابات البلدية، المرحلة الثالثة<sup>(٧٤)</sup>

٢٠٠٥ / أكتوبر / تشرين الأول

(إِنْ أَرِيدُ إِلَّا إِصْلَاحًا مَا اسْتَطَعْتُ، وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللهِ) صدق الله العظيم

انتهت بفضل الله تعالى المرحلة الثالثة للانتخابات البلدية والتي عكس شعبنا الفلسطيني من خلالها وجهه الحضاري، وقد جرت الانتخابات في ظل تفاعل جماهيري كبير وانضباط عال وحرص شديد على الإصلاح والتغيير ، مما يجعل هذه الانتخابات نجاحاً لشعبنا الفلسطيني، قبل أن تكون نجاحاً لهذا الفصيل أو ذاك .

وتأتي هذه الانتخابات لأول مرة وفق نظام التمثيل النسبي الذي وافقت عليه الحركة- رغم ما ينبغي عليه من مخاطر أمنية مختلفة لأعضائها-، الأمر الذي أفسح المجال لظهور العديد من القوى السياسية ومشاركتها في المجالس البلدية، مما يزيد من درجة التلون السياسي ومساهمة أكبر عدد ممكن من الطاقات والقوى في خدمة الشعب الفلسطيني، ويساهم في تعزيز الوحدة وتماسك الشعب وتحقيق أكبر قدر ممكن من الشراكة، ونوضح هنا بأن الحركة قد سجلت تحفظها على سرعة إظهار النتائج من قبل لجنة الانتخابات العامة دون تدقيق، وطالبنا دائماً بضرورة التمسك بالشفافية والمصداقية والحيادية، وكذلك في رصد النتائج الحقيقة .

و حول النتائج التي حققتها حركة حماس في هذه الانتخابات فهي على النحو الآتي :  
أولاً - جرت الانتخابات فقط في ٨٢ دائرة انتخابية، فيما حسمت النتائج في ٢٢ دائرة انتخابية بالتزكية .

ثانياً - شاركت الحركة بشكل مستقل وبقوائم كاملة في ٦٢ دائرة انتخابية، وحصلت فيها على النتائج الآتية :

- ١- عدد الأصوات التي حصلت عليه ٣٠٧٤٢ من مجموع ٨٩٠٠٨ أصوات بما نسبته ٣٤,٥٪.
- ٢- عدد المقاعد التي حصلت عليها ٢٢٩ من مجموع ٦٣٢ مقعداً بما نسبته ٣٦,٢٪.
- ٣- عدد الدوائر الانتخابية التي فازت فيها الحركة بالأغلبية المطلقة ... من بين الدوائر الـ ٦٢ هي ١٣ دائرة انتخابية ومعظمها من المناطق ذات الكثافة السكانية .

ثالثاً - شاركت الحركة إضافة للدوائر الـ ٦٢ في تحالفات مع قوائم أخرى في ١٢ دائرة من بينها حركة فتح والجبهة الشعبية والجهاد الإسلامي والديمقراطية وحزب الشعب...، وقد فازت معظم هذه التحالفات .

رابعاً: لم تشارك الحركة في الدوائر المتبقية لاعتبارات أمنية، فلا يخفى على أحد ما تتعرض له الحركة من استهداف كبير مما جعل من المتعذر مشاركتها فيها، عدا عن بعض المناطق ذات الطابع العشائري كدائرة كوبر قضاء رام الله على سبيل المثال والتي لم تشارك فيها أية قوة سياسية .

إن هذه النجاحات التي حققتها حركة المقاومة الإسلامية حماس جاءت رغم حملات الاعتقال المسعورة، التي شنتها قوات الاحتلال الصهيوني وطالت المئات من قياداتها السياسية والاجتماعية والميدانية، لاسيما من لهم علاقة مباشرة بإدارة الحملة الانتخابية والمرشفين عليها، والمرشحين للانتخابات البلدية .

وتؤكد الحركة على أنها ستسخر هذا الفوز لمصلحة شعبنا الفلسطيني وتعزيز وحدته الداخلية، ومن أجل ذلك فإن الحركة سوف تدرس بجدية التحالف مع فصائل فلسطينية لإدارة المجالس التي يزيد عددها عن الأربعين .

وفي هذا السياق فإننا نتقدم بالشكر الجليل لشعبنا الذي ساهم في إنجاح هذه الانتخابات وانحيازه باستمرار إلى مشروع التغيير والإصلاح .

وتهدي الحركة هذه النجاحات إلى شهدائنا وجرحانا ومعتقلينا وإلى كل أبناء شعبنا الذين ضحوا بأغلى ما يملكون من أجل أن يصنعوا لنا حياة حرة وكريمة .

وختاماً فإن حركة حماس إذ تهنئ جميع الفائزين في هذه الانتخابات من مختلف القوى والفصائل الوطنية والإسلامية ومرشحي العائلات والعشائر المستقلين، وتخص بالذكر الإخوة المرشحين الذين تم اعتقالهم قبل الانتخابات، فإنها لتوكل على ضرورة استكمال المرحلة الرابعة للانتخابات

البلدية في كل من الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة – بما في ذلك انتخابات الإعادة – خاصة وأنها تمثل الجولة الأهم لأنها تشمل كبرى المدن الفلسطينية وكذلك اتخاذ كل الإجراءات للحفاظ على الانتخابات التشريعية في مواعيدها المقررة، ورفض أي ضغوطات إسرائيلية أو أمريكية لعرقلة هذه الانتخابات أو التدخل فيها.

## وثيقة رقم ٧٥ :

### نص القرارات الصادرة عن اجتماع المجلس التشريعي الفلسطيني حول تشكيل الحكومة والأمن والفساد<sup>(٧٥)</sup>

رام الله، ٣ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥

أولاً: تعليق إجراءات حجب الثقة عن الحكومة والطلب من السيد الرئيس محمود عباس تشكيل حكومة خلال أسبوعين من تاريخه، قادرة على تحقيق ما يلي وفقاً لتوزيع المهام والصلاحيات الواردة في القانون:

- ١- توفير الأمن بالمعنى الشامل للمواطن الفلسطيني وإنهاء حالة الفلتان الأمني وفوضى السلاح وتعدد السلطات.
- ٢- الاستمرار في نهج الإصلاح ومحاربة الفساد وتقديم المتورطين للقضاء.
- ٣- توفير المناخات الالزامية لإجراء الانتخابات التشريعية في موعدها المحدد بدون إبطاء، أو تأخير، أو مماطلة.

ثانياً: فصل وزارة الداخلية والأمن الوطني إلى وزارتين، وفقاً للاختصاص والقانون.

ثالثاً: العمل من أجل توفير كافة الإمكانيات والتجهيزات الالزامية للمؤسسة الأمنية دون إبطاء أو تأخير لحفظ النظام العام.

رابعاً: العمل على إيجاد سلطة قضائية مستقلة قادرة على جلب الحقوق وصيانتها وتوفير العدالة للبلاد.

خامساً: تحويل كافة القوى السياسية والفصائل المسلحة المسئولية، ودعوتها إلى العمل الجاد من أجل إنهاء مظاهر فوضى السلاح والفلتان الأمني وتعدد السلطات وظاهرة أخذ القانون باليد، والتاكيد على أن إنهاء هذه الحالة هي مسؤولية جماعية في ظل مفهوم سيادة القانون.

سادساً: إقالة كافة رؤساء الأجهزة الأمنية ونوابهم الذين فشلوا في أداء مهامهم، وذلك بشكل لائق، وتعيين كوادر فلسطينية جديدة قادرة على القيام بمسؤولياتهم تجاه السلطة والشعب وفقاً للقانون.

## وثيقة رقم ٧٦ :

**بيان صادر عن القوى الوطنية والإسلامية حول الاشتباكات بين حماس والسلطة الفلسطينية<sup>(٧٦)</sup>**

٤ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥

بسم الله الرحمن الرحيم

نداء إخماد الفتنة

يا جماهير شعبنا الفلسطيني البطل ....

يا جماهير أمتنا العربية والإسلامية المجيدة ....

يا كل الأحرار والشرفاء في العالم ....

يا فرسان الانتفاضة والمقاومة البواسل ...

عقدت قيادة القوى الوطنية والإسلامية اجتماعها الدوري في ظلّ ظروف بالغة التعقيد حيث ما زال شعبنا يتصدى للعدوان والهجمة الشرسة التي تقوم بها حكومة الاحتلال، بكل إيمان وقوّة بعدها قضيّته وثقة بإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس المباركة، رغم استمرار الاغتيالات والاعتقالات التي طالت المئات من أبناء شعبنا الفلسطيني في كافة المناطق. إن هذا التصعيد المستمر الذي تقوم به حكومة Sharon يهدف إلى كسر إرادة شعبنا والنيل من صموده لتخفيض سقف توقعاته السياسية والقبول بما يعرض عليه من حلول استسلامية تنتقص من حقوقه المشروعة وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم حسب قرار الشرعية الدولية ١٩٤.

إن القوى الوطنية والإسلامية تطالب المجتمع الدولي أن يمارس ضغوطه على حكومة Sharon لوقف تدخلها في الشأن الفلسطيني وتهديدها بمنع الانتخابات التشريعية في موعدها ، وكذلك الضغط على حكومة Sharon للتوقف عن مواصلة بناء جدار الضمّ والفصل العنصري، وتنفيذ قرار محكمة العدل الدولية القاضي بعدم قانونية الجدار والمطالب بازالتها ، كما كثفت من مصادرة الأراضي وتوسيع المستوطنات القائمة، والمضي في إقامة مستوطنات جديدة في القدس وبيت لحم والخليل، وما يجري في قلب مدينة الخليل وحولها التي تتعرض لعملية تهويد شرسة طالت معظم الإحياء في البلدة القديمة ومنع المصلين من الوصول إلى الحرم الإبراهيمي.

إن القوى الوطنية والإسلامية تجدد رفضها وإدانتها لهرولة بعض الدول العربية والإسلامية بإقامة علاقات سياسية وتجارية مع حكومة Sharon الذي ما زال متمسكاً بموقفه الرافض للاعتراف بشرعية الدولية ، والذي ما زال يسيطر على المعابر الدولية في قطاع غزة فأصبح القطاع بالفعل سجنًا كبيرًا ، والمواطنون غير قادرون على دخول القطاع أو الخروج منه وكذلك ما زالت إسرائيل تحكم بالمطار والميناء والأجواء والمياه وتحرم الصيادي من الحصول على رزقهم وقوتهم وتحكم

في البضائع والمؤن لأهلاًنا في القطاع هذا عدا عن استمرارها في الاعتداء الأرضي الفلسطيني، وخاصة في المنطقة الشرقية حيث شرعت بإقامة منطقة عازلة بعمق ٦٥٠ مترًا على طول الحدود الشرقية بحجة الأمان المزعوم. إن كل هذه الاعتداءات التي لن تزال من صمود شعبنا تأتي بهدف تخلص شارون من أزمته الداخلية.

إن القوى الوطنية والإسلامية تحذر حكومة شارون والمجتمع الدولي بأن شارون يعمل دائمًا على خرق التهدئة التي أجمع عليها الشعب الفلسطيني، معتقداً أن تمسكنا بالهدوء نابع من ضعف قوانا الوطنية والإسلامية، إلا أننا نحذر شارون بأن لا يقع في الوهم فصبر شعبنا بدأ ينفذ وهو قادر على المواجهة باستخدام بكل أشكال المقاومة، ولن يقبل شعبنا إلا بتحرير أرضه وإقامة دولته على ترابه الوطني مهما غلت التضحيات.

إن القوى الوطنية والإسلامية تهيب بأبناء شعبنا باستمرارية ومواصلة النضال الوطني من خلال انتفاضته ومقاومته الباسلة التي دخلت عامها السادس بتصميم واقتدار، مما انسحاب قوات الاحتلال من غزة وتفكيك المستوطنات في غزة إلا نتيجة استمرارية المقاومة والانتفاضة ومواصلة العمل الجماهيري الشعبي حتى كنس الاحتلال والوصول إلى الحرية والاستقلال.

وتوقت القوى الوطنية والإسلامية أمام الأحداث المؤسفة التي حصلت في مدينة غزة ومخيم الشاطئ بين قوات الأمن وحركة حماس، وأكدت أن الخاسر الوحيد هو الشعب الفلسطيني برمته وطالبت الجميع بضبط النفس وعدم زج سلاح المقاومة في مثل هذه الأحداث التي لن تخدم إلا الاحتلال، والتأكيد على التزام الجميع بقرارات لجنة التحقيق المشكلة من القوى، ومحاسبة المخلين بالنظام وكشف الحقيقة دون مراعاة أحد، وأكّدت القوى الوطنية والإسلامية أن حماية وصيانة وضعنا الداخلي تتطلب الحفاظ وتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، ودعوة اللجنة التحضيرية المنبثقة عن اجتماع القاهرة لإعادة بناء منظمة التحرير، وانضواء الجميع في إطارها، والمضي في سياسة تكريس سيادة القانون، وتفعيل دور القضاء، وترتيب الأوضاع الداخلية، وإنهاء حالة الفلتان الأمني، والالتفاف حول قضيّاً إجماع الوطنى، والتمسك بخيارات الانتفاضة والمقاومة المشروعة لشعبنا ما دام الاحتلال يقع فوق أرضنا الفلسطينية.

وقد توقت القوى الوطنية والإسلامية أمام ما يتعرض له أسرانا البواسل في سجون الاحتلال، حيث أن السجون ترجم بالمعتقلين وخاصة بعد الحملات الاعتقالية التي قامت بها قوات الاحتلال في الضفة الغربية مؤخرًا، ومنع إدارة السجون الإسرائيلية المحامين من زيارة الأسرى، لذلك تطالب القوى الوطنية والإسلامية المجتمع الدولي بالضغط على حكومة شارون من أجل الإفراج عن كافة الأسرى والمعتقلين دون تمييز.

وتوقت القوى الوطنية والإسلامية أمام عملية الانتخابات البلدية في المرحلة الثالثة التي جرت وفق

مبدأ التمثيل النسبي ولأول مرة وهي تثمن عالياً هذا الأداء الرائع من قبل شعبنا، وهذا الإقبال الكبير من قبل المواطنين للإدلاء بأصواتهم، والمشاركة الفاعلة في اختيار إدارات محلية قادرة على تقديم أفضل الخدمات للمواطنين، وإن إجراء الانتخابات بهذه الصيغة أتاح المجال لوجود صبغة من التحالف الوطني في كافة المجالس المحلية ويفتح المجال مستقبلاً لمزيد من التنافس بين كافة القوى السياسية ولمزيد من الخدمة والشفافية والنزاهة في الالتزام ببرامجها الوطنية التي تخدم المصلحة الوطنية العليا، الأمر الذي يتطلب التأكيد على إجراء الانتخابات في مرحلتها الرابعة والأخيرة في موعدها المحدد ورفض أي تأجيل لها. ولا يفوّت القوى الوطنية والإسلامية أن تتقدم بالتهنئة إلى كافة الفائزين بهذه الانتخابات متمنين لهم التوفيق، كما تتقدم القوى الوطنية والإسلامية من أبناء شعبنا الفلسطيني في الداخل والشتات وإلى أبناء أمتنا العربية والإسلامية بأحر التهاني والتبريكات بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك.

وتدعى القوى الوطنية والإسلامية الجميع للالتزام بما تم الاتفاق عليه لوقف المظاهر المسلحة وحالات الاستعراض والالتزام بالملكية العامة للأراضي.

## وثيقة رقم ٧٧ :

### مذكرة فلسطينية مقدمة من تحالف القوى الفلسطينية إلى رئيس الحكومة اللبنانية حول الحقوق الفلسطينية وصياغة العلاقة اللبنانية – الفلسطينية<sup>(٧٧)</sup>

٨ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥

بسم الله الرحمن الرحيم

أولاً : توطئة

منذ اللجوء الفلسطيني إلى لبنان عام ١٩٤٨ وحتى عام ٢٠٠٥ ، عرف اللاجئون الفلسطينيون أشكالاً عديدة من العلاقة الفلسطينية- اللبنانية، وبغضّ النظر عن هذه الأشكال إلا أنها بالجملة لم تكن وليدة صياغة مشتركة للمصالح الفلسطينية اللبنانية، بقدر ما كانت علاقات فرض شكلها وإطارها وربما ثباتها أو تغيرها ميزان قوى لم يكن لأي من الطرفين دور فيه.

اليوم وفي ظلّ تحديات كبيرة تواجه القضية الفلسطينية يسعى من خلالها الكيان الصهيوني إلى إسقاط جملة من الحقوق السياسية لشعبنا وفي مقدمتها حق العودة وحقه في القدس، وفي ظل إنجاز فلسطيني في غزة يؤكد أن الاحتلال لن يبقى إلى الأبد. وفي ظلّ محاولات الكيد للبنان، يصبح من الضروري إعادة صياغة علاقات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان مع الدولة اللبنانية بشكل واضح وصريح، وهو ما يعني حواراً فلسطينياً- لبنانياً لرسم هذه العلاقة بما يحفظ مصالح وحقوق

الطرفين وبما يعزز العلاقات في مواجهة التحديات.

ثانياً: قواعد لا بد منها

بين يدي هذا الحوار لا بد من تحديد جملة من القواعد الأساسية التي ترسم حدود هذا الحوار وتوضح ملامح مانسعى للوصول له.

١- اللاجئون الفلسطينيون في لبنان هم جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني، وهم متواصون بحقهم في العودة إلى أرضهم وديارهم التي أخرجوا منها، ويرفضون إسقاط هذا الحق أو منعهم من ممارسته سواء كان البديل توطيناً أو تجنيساً أو تهجيراً جديداً.

٢- الفلسطينيون في لبنان ليسوا معنيين بالتدخل في شأنه الداخلي، وتجاوزاته السياسية، بل هم معنيون بالعمل من أجل قضيتهم، ويتعلمون إلى دعم أشقاءهم في لبنان حكمةً وقوياً وأحزاباً ومجتمعاً مدنياً.

٣- الفلسطينيون في لبنان معنيون بأمن واستقرار لبنان لما في ذلك من مصلحة لهم ولقضيتهم، فلبنان القوى الآمن المتماسك قوة لفلسطين وقضية فلسطين.

٤- من حق الفلسطينيين في لبنان أن يعيشوا عيشاً كريماً عزيزاً في إطار واضح من الحقوق والواجبات، وفي ظل تشریعات وقوانين واضحة وليس مجرد إجراءات إدارية.

٥- قضية اللاجئين في لبنان قضية سياسية، لذلك من غير المنطقى أو المقبول التعاطي معها في إطار أمني، بل لا بد أن تبقى في إطار سياسي.

٦- في إطار الحوار: مرجعية الحوار فلسطينياً إطار موحد يضم كل القوى الفلسطينية الفاعلة في لبنان، أما مرجعية الحوار لبانياً فهي الحكومة اللبنانية.

ثالثاً: المطالب الفلسطينية

إن هذه المطالب تعنى بالنسبة للشعب الفلسطيني في لبنان تحقيقاً للعيش الكريم، وتصويباً لمسار العلاقة اللبنانية الفلسطينية، وصفحة جيدة من شأنها أن تحقق مصالح الطرفين، وفيما يلي عناوين

هذه المطالب:

١- حق العمل:

السماح للفلسطينيين في لبنان بممارسة جميع المهن، وفي إطار تشريعي وقانوني يحفظ لهم حقوقهم حال القيام بواجباتهم الوظيفية.

٢- حق التملك:

إعطاء الفلسطيني حق التملك في لبنان، وتعديل قانون التملك الذي استثناه دون ذلك، ومنعه من تسجيل العقارات باسمه.

٣- إعمار المخيمات وخدماتها:

- المساعدة في دفع الأونروا الصيانة وتطوير البنية التحتية للمخيمات وتوفير الخدمات الأساسية لها من شبكات الهاتف والطرق والصرف الصحي، بالتعاون مع الوزارات والمؤسسات الرسمية اللبنانية.
- السماح بإدخال مواد البناء إلى المخيمات لترميم وصيانة وتوسيع البيوت التي تضيق بساكنيها يوماً بعد يوم.

٤- تنظيم الإجراءات الأمنية في محيط المخيمات :

بما يضمن تخفيفها وبالتالي تخفيف التوترات الناشئة عن ذلك، وبما يضمن تحقيق تعاون فلسطيني- لبناني يحمي الأمن في المخيم وخارجه.

٥- حقوق الممارسة السياسية والمدنية لصالح القضية الفلسطينية :

يشمل هذا حق اللاجئين في العمل السياسي والإعلامي والثقافي والاجتماعي لصالح القضية الفلسطينية بشكل عام وقضية اللاجئين بشكل خاص. ويقتضي هذا السماح بإنشاء المؤسسات المختلفة وترخيصها.

٦- ترتيبات قانونية :

في ظلّ كثير من الاضطراب والخلل الذي اعترى العلاقة الفلسطينية- اللبنانية وقعت جملة من الإشكالات القانونية التي تقتضي ترتيباً قانونياً ومعالجة على أساس واضحة، وبما يكفل حسن سير العلاقة الثانية ويندرج في ذلك العناوين التالية:

- إعادة تسجيل اللاجئين المشطوبين من القيد في لبنان.
- وقف الشطب من القيد لأي لاجئ مسجل في لبنان.
- معالجة قضية فاقدى الأوراق الثبوتية.

- بحث وتسوية الوضع القانوني للمحكومين والمطلوبين من اللاجئين الفلسطينيين.

- معالجة مشكلة وثائق السفر للمسجلين في الشؤون وغير المسجلين (NR) في الأونروا.

إننا إذ نشير إلى هذه المطالب فإننا نؤكد أن تحقيقها وانجازها يحتاج إلى حوار مفتوح وصريح بناءً ما شأنه أن يؤدي لنظام كامل للعلاقة الفلسطينية- اللبنانية.

رابعاً: صيغة العلاقة الفلسطينية اللبنانية :

على الرغم من الاعتراف العربي بمنظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن التوافق الفلسطيني الداخلي الذي جرى التعبير عنه في إعلان القاهرة آذار ٢٠٠٥، أكد أن م.ت.ف. بوضعها الحالي لا تمثل كل الشعب الفلسطيني كونها لا تضم جميع الفصائل الفلسطينية، لذا اقتضى الأمر الاتفاق على تطويرها وإعادة بنائها على أساس سياسية وديمقراطية جديدة.

إننا نعتقد أن صيغة العلاقة الأمثل هي تشكيل لجنة فلسطينية لبنانية مشتركة، تضم من الجانب اللبناني الوزراء ذوي العلاقة في ملف اللاجئين في لبنان، ومن الجانب الفلسطيني ممثلين عن المرجعية

الفلسطينية في لبنان التي تعمل الفصائل على تشكيلاها.

إن مثل هذه الصيغة ستكون قادرة على الحوار والنقاش والوصول إلى الاستنتاجات والقرارات المناسبة، ثم العمل على تنفيذها في الجانبين الفلسطيني واللبناني وهي الوحيدة القادرة على ضمان استقرار العلاقة على الجانبين.

## وثيقة رقم ٧٨ :

### مقابلة أسامي حمدان مع المركز الفلسطيني للإعلام حول الوضع اللبناني الفلسطيني<sup>(٧٨)</sup>

٨ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥

س: ما هي الظروف برأيك التي أملت على الحكومة اللبنانية دعوة الفصائل بشكل رسمي للحوار معها؟ وما الذي تغير منذ ربع قرن حتى الآن ليحصل هذا اللقاء؟

ج: أعتقد أولاً أن العلاقة الفلسطينية اللبنانية مرّت بكثير من التقلبات خلال العقود الثلاثة الماضية، ولا شك أنها لم تكن واضحة المعالم، ولا منتظمة خلال العقد الأخير على الأقل، نحن نعتقد أن هذه بادرة جيدة لإعادة نظم العلاقة الفلسطينية اللبنانية، ونأمل أن تكون منطلقاً حقيقياً في هذا الاتجاه. ولاشك أن الذي دفع لهذا اللقاء هو جملة التحديات التي تمر بها المنطقة بشكل عام، والقضية الفلسطينية ولبنان على وجه الخصوص، الأمر الذي يستدعي تفاهماً فلسطينياً لبنانياً، خصوصاً أن هناك نقطتي التقاء مهمتين، الأولى: هي حماية حق العودة لللاجئين الفلسطينيين في لبنان، والنقطة الثانية: هي الحرص على الأمن والسلم والاستقرار في لبنان.

من هنا أجده أن هذه الدعوة جاءت في وقت مناسب، ولو كانت متأخرة بعض الشيء، فقد سبق أن أطلقنا في حركة حماس دعوة للحوار منذ حوالي ستة أشهر. على كل حال نأمل أن نستفيد من هذه الفرصة، من أجل الوصول إلى بناء علاقة فلسطينية - لبنانية صحيحة وصحيحة.

س: بروز اختلافات في وجهات النظر الفلسطينية - الفلسطينية خلال تشكيل وفد الحوار مع الرئيس السنديورة، مما أدى إلى تشكيل وفددين منفصلين، الأول يمثل حركة "فتح" ومن يدور في فلكها، والآخر يمثل الفصائل التي صنفت على أنها موالية لدمشق، هل لكم أن تضعونا في صورة التحضير للقاء، ولماذا لم يتم الاتفاق على وفد موحد للحوار؟

ج: ما أود الإشارة إليه أولاً أن وفد حركة "فتح" والفصائل الأخرى، وكذلك وفد تحالف القوى الفلسطينية سبق والتقوى برئيس الحكومة فؤاد السنديورة في وقت سابق، وعندما وجّه الرئيس السنديورة الدعوة للقاء الأخير، وجّه دعوتهما للفددين بصورة منفصلة، وأعطى موعداً لكل وفد على حدة في ذات اليوم.

جرت محاولة للذهاب بوفد موحد، قوبلت هذه المحاولة بردّ سلبي من قبل الإخوة في حركة "فتح"، إذ أصرّوا أن يكون الوفد برئاستهم، وأن يكون الحديث من طرفهم، وأن يكون المتحدث في الإعلام مع الرئيس السنiorة من طرفهم أيضاً، وهذا أمر غير مقبول، حين تحدث عن وفد مشترك يتمّ فيه الاتفاق على كل القضايا وليس وضع شروط. هذه اللغة ينبغي أن تتغير في الساحة الفلسطينية ولم يعد مقبولاً أن يضع أي طرف من الأطراف شرطاً على الآخرين.

كنا نودّ أن يكون هناك وفد موحد، وهناك زيارة قريبة للأخ عباس زكي إلى لبنان، آمل خلالها أن يصار إلى إنجاز مرجعية موحدة للشعب الفلسطيني في لبنان، بحيث أن يكون هذا الأمر من شأنها، وهذا دورها تقوم به وتضطلع به في المرحلة القادمة إن شاء الله تعالى.

س: ما هي أجواء اللقاء الذي دار بينكم وبين رئيس الحكومة اللبناني؟

ج: يمكن القول إن أجواء اللقاء كانت إيجابية بالجمل، وكان الحوار متسمّاً بالوضوح والصراحة والروح الأخوية، الرئيس السنiorة أكد حرصه على أن تكون العلاقة مع الواقع الفلسطيني في لبنان علاقة إيجابية، مبنية على الحوار، وليس علاقـة إشكال أو صدام، وأكد أن الدولة اللبنانية ليست بوارد [بصدق] أن يكون هناك أي مشكلة مع الفلسطينيين، مشيراً بشكل واضح إلى أنه معنـي بحوار دائم ومتصل لحلحلة الكثير من الإشكالات والعقد في الواقع الإنساني والاجتماعي للفلسطينيين، وأنا أعتقد أن الخطوة الأهم التي توصلنا إليها من الاجتماع برئيس الحكومة اللبناني هي التوافق على لجنة للحوار الفلسطيني اللبناني تشكل نقطة مهمة وبداية إيجابية لمرحلة قادمة إن شاء الله.

س: صدر بيان عن رئاسة الحكومة عقب اللقاء معكم يشير إلى أن الرئيس السنiorة أكد خلال الحوار على حظر السلاح الفلسطيني خارج المخيمات الفلسطينية، ما هي نظرتكم في حركة حماس حال هذا الأمر؟

ج: نحن في حركة حماس نعتقد أن المطلوب في هذه المرحلة هو بناء تفاهم فلسطيني لبناني، يوفر حماية سياسية حقيقة لحق العودة، ويوفر حماية حقيقة لهذا الحق في ظل إصرار أمريكي إسرائيلي على شطبـه وإلغائه، وفرض بدائل أخرى قد تكون توطنـاً أو تهـجيراً أو غير ذلك.

النقاش حول السلاح الفلسطيني يمكن أن يتحقق من خلال تفاهم فلسطيني لبناني، في إطار سياسي متكامل، يندرج في هذا التفاهم كل ما يتعلق بالسلاح الفلسطيني، وأنا أعتقد أننا ونحن نتحاور مع أشـقائـنا في لبنان حول هذه القضية؛ فنحن نتحاور من موقع أنـنا حرـيصـون على ذات المصـالـح، وبالتالي فإن هذه التفاهمـات لن تكون على حسابـنا وإنـما لصالـحـنا كـفـلـسـطـينـيين ولـبنـانـيين.

س: ذكرتم أن نقاط الالتقاء مع الدولة اللبنانية هي التمسـك بـحق العـودـة وـحـماـية السـلم وـالـاستـقرارـ فيـلـبنـانـ، ما هي نقاط الاختلاف إذا؟

ج: لم أذكر نقاط الالقاء على قاعدة أن هناك نقاط اختلاف، وإنما ذكرت أن هذه نقاط تتعلق بطبيعة العلاقة الفلسطينية اللبنانية، وهذه هي القاعدة التي منها انطلقت للإشارة إلى الاتفاق على الحرث على حق العودة والسلم والاستقرار في لبنان.

س: هل تقرأون التطورات الجارية بشأن وضع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان على قاعدة ارتباطه بشكل ما بالقرار ١٥٥٩؟

ج: قد يحاول البعض أن يذهب بهذا الاتجاه، أنا أعتقد أننا كفلسطينيين يقلقنا في القرار ١٥٥٩ الاستهداف السياسي لحقنا في العودة إلى فلسطين، إذا وفرت نتائج الحوار الفلسطيني اللبناني حماية سياسية لهذه الحق وتفاهماً سياسياً يحمي هذا الحق، أنا أعتقد أنه ليس هناك إذاً ما يقلقنا كفلسطينيين من هذا القرار.

س: أنتم كفصائل فلسطينية وأيضاً حركة "حماس"، ما هي الخطوات التالية للحوار مع السلطة اللبنانية؟

ج: الخطوة الأهم ستكون في تحديد الأسماء من سيشارك في لجنة الحوار، وبعدها أن ينطلق هذا الحوار ابتداءً من وضع جدول أعماله ثم النقاش الجاد والصريح حول عناوين جدول الأعمال، وصولاً إلى تفاهمات واستنتاجات تسمح بأن نعمل بصورة واضحة وبشكل مشترك إن شاء الله تعالى.

س: وكحركة حماس، هل لديكم برنامج عمل محدد ومستقل عن باقي الفصائل الفلسطينية؟  
ج: أنا أعتقد أن هذا الأمر يحتاج إلى تفاصيل فلسطيني، ولهذا نحن دعونا مبكراً إلى تشكيل مرجعية فلسطينية في لبنان، لتقديرنا أنه ستواجهنا قضايا بحاجة إلى تقديم إجابات فلسطينية جامدة، ولا يمكن لطرف مهما ادعى أنه قوي أو كبير أو أنه مؤثر، أو أن له صفة معينة أن يقول بأنه قادر على فرض وجهة نظره دون أن يكون هناك توافق فلسطيني كامل وقاطع.

## وثيقة رقم ٧٩ :

### بيان لحركة فتح وتشكيلاتها العسكرية حول المقاومة<sup>(٧٩)</sup>

٩ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥

في الوقت الذي يحتفل فيه شعبنا بانتصار المقاومة على جزء عزيز من أرضنا الفلسطينية باندحار الاحتلال ، وتفكيك المستوطنات في قطاع غزة وشمال الضفة لتببدأ مرحلة جديدة في العمل الوطني تحتاج منا جميعاً العمل بقلب رجل واحد لتعزيز وحدتنا الوطنية ، وبناء ما دمره الاحتلال وإعادة الأمل إلى أبناء شعبنا الذي يتعطش إلى وطن حرّ يسوده الأمن والرخاء لنجعل من الجزء المحرر من

أرضنا نموذجاً للوطن الذي نريد بعد استكمال تحرير باقي أرضنا المحتلة . وإننا ومن موقع المسؤولية الوطنية والتي لم ولن نتخلى عنها والتي بذلنا على طريقها الدم والعرق، وتقدمنا الصدوف والتquamna بجموع شعبنا وكافة قواه المقاتلة في مواجهة العدوان الظالم فإننا نعلن:-  
أولاً : أن حق شعبنا في مقاومة الاحتلال هو حق ثابت كفلته لنا كافة الشرائع والمواثيق، وأننا سنبقى أوفياء لهذا الحق ومستعدين لبذل الدماء دفاعاً عن أرضنا وشعبنا ومقدساتنا .

ثانياً : أن سلاح المقاومة هو سلاح طاهر عرف دوماً وجهته ولم ينحرف يوماً عن هذه الوجهة ولن ينجرف إلى فتنة داخلية، ولن يستبدل دوره ليكون وسيلة للاستعراض أو الاستقواء الأمر الذي يفقده احترامه وشرعية وجوده .

وحرصاً على طهارة سلاح المقاومة ولأننا امتشقنا بهدف مقاومة الاحتلال ودحره عن أرضنا ، وبعد خروج الاحتلال من قطاعنا الحبيب، ولأنه لم يعد مبرر لوجود هذا السلاح في الشوارع، فإننا نرحب بالاتفاق الوطني على منع المظاهر العسكرية وسنكون أول الملتزمين به .

ثالثاً : أن سيادة القانون والنظام مصلحة وطنية وهي حلم أبناء شعبنا، لذلك فإننا ندعو السلطة الوطنية وأجهزتها المختصة إلى ممارسة دورها في بسط الأمن وملحقة المخلين بأمن الوطن والمواطن وتفعيل القضاء وتنفيذ أحكامه دون تمييز .

رابعاً : نؤكد اعتزازنا بحركتنا الرائدة فتح، والتزامنا المطلق بخطها السياسي ورؤيتها الوطنية وبرامجها التنظيمية وانضباطها لقراراتها القيادية .

ومن موقع المسؤولية الوطنية نؤكد أننا نراقب بقلق الإجراءات الإسرائيلية فيما يتعلق باستكمال الانسحاب من قطاع غزة ( حدوده ومياديه وأجوائه )، كما نراقب الخطوات المتعلقة باستكمال الانسحاب من الضفة الفلسطينية بما فيها القدس الشريف .

كما أن تحرير أسرانا من سجون الاحتلال سيقى المؤشر الحقيقى لتقدم عملية التسوية السياسية وسنجد أنفسنا ملزمون بالنضال من أجل تحريرهم باعتبارهم أصحاب حق في المشاركة في بناء الوطن وهم الذين ضحوا بحريتهم من أجل وطن حرّ عزيز ومستقل .

وإن الأيدي التي فرضت إرادة شعبنا في مواجهة كل التحديات قادرة ومستعدة دوماً لتحمل مسؤولياتها لحماية الأرض والشعب ومواجهة كافة التحديات المحدقة بمشروعنا الوطني .

تحية لشهداء شعبنا وأمتنا، تحية لجرحاننا الأبطال، تحية لأسرانا الصامدين في سجون الاحتلال، تحية لشعبنا البطل صانع الانتصارات وإنها الثورة حتى النصر حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح وتشكيلاتها العسكرية .

## وثيقة رقم ٨٠:

### نص ميثاق الشرف الفلسطيني الخاص بالانتخابات<sup>(٨٠)</sup>

غزة، ١٧ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥

نحن القوى والأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية، حرصاً منا بأن تسير العملية الانتخابية بكافة مراحلها بشفافية ونزاهة، وأن يسودها التنافس الشريف بين المرشحين والقوائم الانتخابية بما يخدم ويعزز المصلحة العامة، وإدراكاً منا لأهمية التزام القانون الانتخابي والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه لتنظيم سير العملية الانتخابية، فإننا نتعهد، التزام ما يلي:

أولاً: التقيد التام بأحكام قانون الانتخابات الفلسطيني والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه، وبتوجيهات وقرارات لجنة الانتخابات المركزية في ما يتعلق بسير العملية الانتخابية.

ثانياً: التعاون مع لجنة الانتخابات المركزية في جهودها المبذولة لتنظيم انتخابات حرة ونزاهة، واحترام طواعتها.

ثالثاً: احترام دور المراقبين المحليين والدوليين والتعاون معهم في أداء دورهم الرقابي.

رابعاً: التزام الحفاظ على مبدأ سرية التصويت وحق الناخب في اختيار قائمه ومرشحه بحرية.

خامساً: التزام الفترة الزمنية للدعائية الانتخابية المحددة قانوناً.

سادساً: عدم اللجوء في الدعاية الانتخابية إلى كل ما يتضمن أي تحريض أو طعن بالمرشحين الآخرين أو الهيئات الحزبية أو القوائم الحزبية والامتناع عن التشهير والقذف والشتم، والابتعاد عن إثارة النعرات أو استغلال المشاعر الدينية أو الطائفية والقبلية والإقليمية والعائلية أو العنصرية بين فئات المواطنين.

سابعاً: الامتناع عن التعرض المادي للحملة الانتخابية للغير، سواء كان ذلك بالتخريب أو التمزيق أو إلصاق الصور والشعارات فوق صور وشعارات الآخرين، أو أي أعمال أخرى تفسر على أنها اعتداء مادي على الحملة الانتخابية للمرشحين الآخرين.

ثامناً: التزام عدم ممارسة أي شكل من أشكال الضغط أو التخويف أو التخوين أو التكفير أو العنف ضد أي من المرشحين وأي من الناخبين.

تاسعاً: التزام عدم حمل السلاح و/أو استخدامه أثناء الاجتماعات العامة والمسيرات وسائل الفعاليات والنشاطات الانتخابية الأخرى.

عاشرًا: التزام عدم تقديم هدايا أو تبرعات أو مساعدات نقديّة أو غير ذلك من المنافع أو الوعود بتقديمها لشخص طبيعي أو معنوي أثناء العملية الانتخابية، سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

الحادي عشر: عدم وضع الملصقات والصور الدعائية على الأماكن الخاصة أو على أبواب محلات

التجارية للمواطنين وجدرانها إلا بعد الحصول على موافقتهم الصريحة على ذلك، والتزام عدم وضع الملصقات والصور الدعائية على اللوحات الإعلانية التي تعود ملكيتها للشركات التجارية أو للمواطنين إلا بعد الحصول على موافقتهم الصريحة على ذلك، والتزام إزالة جميع مظاهر الدعاية الانتخابية بعد انتهاء العملية الانتخابية.

الثاني عشر: عدم استعمال الشعار الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية و/أو السلطة الفلسطينية أو أي شعار قريب الشبه منه في الاجتماعات والإعلانات والبيانات الانتخابية، وفي سائر أنواع الكتابات والرسوم والصور التي تستخدم في الدعاية الانتخابية.

الثالث عشر: عدم إقامة المهرجانات وعقد الاجتماعات العامة في المساجد أو الكنائس أو إلى جوار المستشفيات أو في الأبنية وال محلات التي تشغله الإدارات الحكومية أو المؤسسات العامة، وعدم استخدام المعسكرات والمقرات الأمنية الفلسطينية أو اللوازم العامة وذلك لإغراض الدعاية الانتخابية.

الرابع عشر: الحفاظ على بيئة نظيفة أثناء الحملة الانتخابية، وتجنب اللصق العشوائي للصور والبيانات في الأماكن العامة، وضرورة الاهتمام بمظهر الأمانة العامة وتنظيفها بعد الانتهاء من المسيرات والمهرجانات الانتخابية.

الخامس عشر: التزام عدم الحصول على أموال لتغطية مصاريف حملتنا الانتخابية من أي مصدر أجنبي أو خارجي غير فلسطيني بشكل مباشر أو غير مباشر، وعدم الحصول أيضاً على أموال من السلطة الفلسطينية لتغطية مصاريف الحملة الانتخابية.

السادس عشر: التزام حدود الصرف على الحملة الانتخابية بحيث لا تتجاوز مليون دولار أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً للصرف على الحملة الانتخابية للقائمة الانتخابية ككل، وستون ألف دولار أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً للصرف على الحملة الانتخابية للمرشح لعضوية المجلس في الدائرة الانتخابية.

السابع عشر: الالتزام بتقديم بيان مالي مفصل للجنة الانتخابات المركزية بجميع مصادر التمويل التي حصلنا عليها، والبالغ التي أنفقناها أثناء الحملة الانتخابية خلال مدة أقصاها شهر من تاريخ إعلان نتائج الانتخاب النهائية.

الثامن عشر: تدريب الوكلاه التابعين لنا على قواعد سلوك الوكلاه والمراقبين الصادرة عن لجنة الانتخابات المركزية.

التاسع عشر: تحمل المسؤولية عن نشاطات الدعاية الانتخابية الصادرة عن جميع الوكلاه التابعين لنا، وعن العاملين في حملتنا الانتخابية.

العشرين: تزويد لجنة الانتخابات جميع الصفحات والموقع الالكتروني التي من خلالها سنقوم بمارسة دعاية انتخابية.

الواحد والعشرون: تحمل المسئولية عن أي نشرات أو ملصقات أو بيانات صادرة عن حملتنا الانتخابية.

الثاني والعشرون: التزام شراء الأساليب السلمية والقانونية في ما يتعلق بالاعتراضات والطعون ونتائجها في كافة مراحل العملية الانتخابية والتعاون مع الجهات المختصة في شأن التحقيقات في هذه الاعتراضات والطعون والشكوى.

الثالث والعشرون: التزام قرارات القضاء الفلسطيني في ما يخص العملية الانتخابية.

الرابع والعشرون: التزام نتائج الانتخابات الرسمية والنهائية الصادرة عن لجنة الانتخابات المركزية و/أو المحكمة المختصة.

الخامس والعشرون: تشكيل لجنة وطنية لمتابعة التزام أحكام هذا الميثاق وتوعية المجتمع به، والتزاماً منا بالتقيد بما ورد في هذا الميثاق، فإننا نوقع عليه، والله الموفق.

القوى والفصائل الوطنية والإسلامية المشاركة في العملية الانتخابية التشريعية:

حركة فتح، وحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وحزب الشعب، والاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، وجبهة التحرير الفلسطينية، وجبهة التحرير العربية والجبهة العربية الفلسطينية، والجبهة الشعبية – القيادة العامة، ومنظمة الصاعقة، والمبادرة الوطنية الفلسطينية.

## وثيقة رقم ٨١ :

### رسالة من محمود عباس لرئيس لجنة الانتخابات المركزية هنا ناصر بخصوص موعد الانتخابات<sup>(٨١)</sup>

٣١ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥

الأخ الدكتور هنا ناصر

رئيس لجنة الانتخابات المركزية

تحية طيبة وبعد،

نود أن نؤكد لكم على أهمية إجراء انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني المقررة يوم ٢٥ يناير ٢٠٠٦ وفقاً للقانون الانتخابي العام الفلسطيني، آخذين بعين الاعتبار ما نصت عليه خطة خارطة الطريق، فيما يتعلق بتعهدنا بإجراء إصلاحات سياسية شاملة للتحضير لإقامة الدولة، بما في ذلك إجراء انتخابات حرة ونزيهة ومفتوحة.

كما نود التأكيد على أهمية الأخذ بعين الاعتبار التقارير التي قدمها رئيس الوزراء الفرنسي الأسبق السيد ميشيل روكار بخصوص الانتخابات الرئاسية التي جرت في يناير ٢٠٠٥، وذلك عن بعثة

مراقبة الانتخابات التابعة للإتحاد الأوروبي والمعهد الديمقراطي الوطني.  
إننا نعي جميـعاً بأنه ومن خلال انتخابات حرة نزيـهة ومفتوحة سوف نتمكن من البدء في بناء الدولة  
وفقاً للأسس الديمقـратية التي تعهدنا بـتبنيـها.  
وتفضـلوا بـقبول فائق الاحترام

## وثيقة رقم ٨٢ :

رسالة من هنا ناصر للرئيس محمود عباس حول الانتخابات التشريعية<sup>(٨٢)</sup>

٣ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٥

سيادة الرئيس محمود عباس "أبو مازن" حفظه الله  
رئيس دولة فلسطين  
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية  
رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية  
تحية طيبة وبعد،

أشير إلى رسالتكم الكريمة المؤرخة ٢٠٠٥/١١/١ والتي وصلتني قبل العيد مباشرة، وتأكدـيد  
سيادتكم بأهمـية إجراء الـانتخابـات في موعدـها المـحدـد.  
وإذ أؤكـد لـسيـادـتـكم أن لـجـنةـ الـاـنتـخـابـاتـ المـركـزـيةـ تـقـومـ بـجـمـيعـ الإـجـرـاءـاتـ الـضـرـورـيـةـ بـحـسـبـ الـقـانـونـ،ـ  
فـإـنـيـ أـرـغـبـ أـنـ أـضـعـ أـمـامـ سـيـادـتـكمـ مشـكـلتـانـ [ـمشـكـلتـيـنـ]ـ بـحـاجـةـ إـلـىـ معـالـجـةـ حـثـيثـةـ مـنـ الـقـيـادـةـ  
الـفـلـسـطـينـيـةـ:

١. الـاـنتـخـابـاتـ فـيـ الـقـدـسـ:ـ لـمـ يـتـمـ حـتـىـ الـآنـ مـعـرـفـةـ الـإـجـرـاءـاتـ الـتـيـ سـيـتـمـ فـيـهاـ الـاقـتـرـاعـ فـيـ الـقـدـسـ  
الـشـرـقـيـةـ.ـ وـلـاشـكـ أـنـ الـإـجـرـاءـاتـ السـابـقـةـ -ـ عـنـ طـرـيقـ صـنـادـيقـ البرـيدـ -ـ كـانـ إـجـرـاءـ مـهـيـنـاـ لـمـقـدـسـيـنـ  
وـفـلـسـطـينـيـنـ فـيـ آـنـ وـاـحـدـ.ـ وـقـدـ اـقـتـرـحـتـ لـجـنةـ الـاـنتـخـابـاتـ فـيـ تـقـرـيرـهـاـ الـذـيـ صـدـرـ بـعـدـ الـاـنتـخـابـاتـ  
إـلـىـ بـعـضـ الـحـلـولـ مـعـالـجـةـ هـذـهـ الـقـضـيـةـ.ـ وـبـطـبـيـعـةـ الـحـالـ فـإـنـ هـذـهـ تـبـقـىـ اـقـتـرـاحـاتـ وـلـاـ بـدـ أـنـ يـكـونـ  
لـقـيـادـةـ الـفـلـسـطـينـيـةـ تـصـورـاتـ أـكـثـرـ شـمـولـيـةـ.ـ وـنـدـرـكـ أـيـضاـ أـنـ أـيـةـ مـعـالـجـةـ تـحـتـاجـ إـلـىـ تـفـاوـضـ بـيـنـ  
الـقـيـادـةـ الـفـلـسـطـينـيـةـ وـالـطـرـفـ الـإـسـرـائـيلـيـ.ـ وـنـحـنـ لـاـ نـقـلـ مـنـ الصـعـوبـاتـ فـيـ عـمـلـيـةـ التـفـاوـضـ.ـ وـلـكـنـهـ لـمـ  
يـصـلـنـاـ حـتـىـ الـآنـ -ـ وـنـحـنـ عـلـىـ أـبـوـابـ عـلـمـيـةـ التـرـشـيـحـ فـيـ ٢٤ـ مـنـ الشـهـرـ الـحـالـيـ،ـ ماـ يـعـطـيـنـاـ أـيـةـ مـؤـشـرـ  
حـولـ الـاقـتـرـاعـ فـيـ الـقـدـسـ،ـ وـنـحـتـاجـ [ـإـلـىـ]ـ مـثـلـ هـذـهـ الـمـؤـشـراتـ مـنـ أـجـلـ قـيـامـنـاـ بـالـتـرـتـيـبـاتـ الـلـازـمـةـ لـإـجـرـاءـ  
الـاـنتـخـابـاتـ فـيـ الـقـدـسـ بـمـاـ يـمـلـيـهـ عـلـيـنـاـ قـانـونـ الـاـنتـخـابـاتـ الـفـلـسـطـينـيـ.

٢. اـقـتـرـاعـ الـأـسـرـىـ:ـ أـمـاـ الـأـمـرـ الـآـخـرـ الـذـيـ يـحـتـاجـ إـلـىـ مـعـالـجـةـ فـهـوـ اـقـتـرـاعـ الـأـسـرـىـ.ـ وـقـدـ أـبـدـيـنـاـ اـسـتـعـداـنـاـ

التابع لإجراء عملية الاقتراع للأسرى من خلال طواقم اللجنة وتحت إشراف الصليب الأحمر، وما زلنا نعتقد أن صيغة الصليب الأحمر هي الصيغة المفضلة، ولكن مثل هذا الأمر يحتاج أيضاً إلى تفاوض بين الجانب الإسرائيلي والجانب الفلسطيني وموافقة الصليب الأحمر. وكما هي الحال في قضية القدس، فنحن لا نقلل من صعوبات التفاوض، ولكن الوقت بدأ يداهمنا ولا توجد بين أيدينا الحلول المناسبة.

إن لجنة الانتخابات المركزية على اتصال دائم مع الدكتور صائب عريقات لمعرفة أين وصلت عمليات التفاوض حول المواضيع المطروحة أعلاه. ولا شك أن تقرير السيد ميشال روكار والمعهد الديمقراطي الوطني الذي أشرتم إلهيما في رسالتكم، يساعدان في علمية التفاوض إذ أنهما -أي التقريرين- أشارا إلى المهمة التي واجهت الناخبين في عملية الاقتراع في القدس. وليس لدى أدنى شك أن المفاوض الفلسطيني على علم بهذين التقريرين ويستعملهما في عملية التفاوض. وبالتالي كلنا أمل في تذليل الصعاب بما يستحق المرحلة المقبلة والتي تدعوا إلى انتخابات حرة ونزيهة في جميع أنحاء الوطن.

وفي الختام أود التأكيد لسيادتكم على إجراء انتخابات فلسطينية حرة ونزيهة ومفتوحة، لأنّ اعتمادكم الفرصة لأبعث إلى سيادتكم بالنيابة عني وعن زملائي أعضاء لجنة الانتخابات المركزية والعاملين فيها بأحرّ التهاني بعيد الفطر السعيد.

مع فائق التقدير والاحترام

د. حنا نصار [ناصر]

رئيس اللجنة

### وثيقة رقم ٨٣ :

تصريح صحفي لحركة حماس تستنكر فيه الاعتداءات في العاصمة الأردنية (٨٣)

٢٠٠٥ / نوفمبر / الثاني ٢٠٠٥

تعرب حركة المقاومة الإسلامية "حماس" عن استنكارها وإدانتها للاعتداءات التي وقعت في العاصمة الأردنية عمان مساء أمس الأربعاء ٩ / ١١ والتي استهدفت الفنادق وأسفرت عن سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى من المواطنين الأبرياء.

وتتقدم حركة حماس إلى الشعب الأردني الشقيق، وأسر الضحايا بخالص العزاء والمواساة بهذا المصاب الجلل، سائلين الله عز وجل للضحايا الرحمة وللجرحى الشفاء العاجل.

إن حركة حماس إذ ترفض وتدين هذه الاعتداءات التي تستهدف المواطنين، فإنها تؤكد أن مثل هذه الأفعال التي تزعزع الاستقرار وتهدد أمن المواطنين، لا تخدم المصلحة الوطنية ولا صالح قضايا الأمة.

## وثيقة رقم ٨٤ :

### بيان لحركة حماس حول تأجيل انتخابات بلدية الخليل<sup>(٨٤)</sup>

١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٥

شعبنا الفلسطيني المجاهد.....أهلنا في خليل الرحمن:

إننا ومنذ اللحظة الأولى التي انطلقت فيها حواراتنا الوطنية داخل الوطن الحبيب وخارجـه، وخاصة حوارات القاهرة التي كنا في الحركة الإسلامية حريصين كل الحرص على ترتيب بيتنا الداخلي ببناءً على مقومات صلبة تعتمد لغة الحوار والتوافق في تطوير علاقتنا وبناء مجتمعنا، ومن هنا تم الاتفاق على اعتماد الحرية والانتخاب وسيله رئيسية نبني من خلالها مؤسساتنا المدنية والسياسية. وببناءً على ذلك جرت الانتخابات المحلية في عشرات المجالس البلدية على ثلاث مراحل، تخللها بعض التسويف والمماطلة وتجاوزنا ذلك كله تقديرًا منا لأهمية وحدة شعبنا وتقديمًا للمصلحة العامة التي احتملنا ولا زلنا نتحمل في سبيل تحقيقها الضيم والظلم.

شعبنا الفلسطيني ....أهلنا في خليل الرحمن :

لقد كان من المفترض وحسب قرار مجلس الوزراء في السلطة الفلسطينية أن تعقد الانتخابات للمجلس البلدي في مدينة الخليل يوم ١٥ / ١٢ / ٢٠٠٥ وجرى الإعداد لذلك، واتخذت كافة الإجراءات الإدارية والقانونية لإتمام عملية التسجيل والترشح والانتخاب وكنا في الحركة الإسلامية على أتم استعداد لخوض هذه الانتخابات وفق الأجندة والقوانين والشروط المحددة، ومعنا كذلك العديد من القوى الوطنية والقوائم والشخصيات المستقلة.

وقد لاحظنا خلال الأيام الأخيرة انتشار بعض الشائعات التي دارت حول إمكانية تأجيل الانتخابات البلدية في الخليل التي طالما انتظرها أبناء هذه المدينة المطاءة.

وتناشرت بعض التصريحات لبعض المسؤولين من هنا وهناك، ولم نلتقي بذلك وكنا نعتقد أن الإخوة في السلطة سيشاركوننا الحرص على مصلحة هذه المدينة المستهدفة، وبالتالي إجراء الانتخابات في موعدها المحدد إلا أن رياح المنافع الفئوية والشخصية الضيقية جرت على غير ما تشتهي سفن المصلحة الوطنية العامة كما وصدر قرار بتأجيل الانتخابات في مدینتنا إلى إشعار آخر.

إننا في الحركة الإسلامية إذ نستغرب الهبوط إلى هذا المستوى من الاستهتار بأبناء شعبنا ومطالبهـم وعدم الالتفات إلى المصلحة الوطنية العامة لهذا البلد نؤكد على ما يلي :-

- رفضنا المطلق لقرار تأجيل الانتخابات البلدية في الخليل، واعتباره قراراً غير شرعي يتجاوز حق كل مواطن في اختيار من يمثله في مؤسسه مهمة ورئيسه كالبلدية.

- إننا على يقين أن السبب الحقيقي لتأجيل الانتخابات يعود إلى صراعات داخلية داخل حركة فتح،

والتي سمع بها أبناء شعبنا وتناقلها الناس على رؤوس الأشهاد.

إن الذريعة التي استند إليها القرار بتأجيل الانتخابات وهي مشكلة ما يسمى (H1,H2) ذريعة واهية؛ لأن انتخابات الرئاسة السابقة جرت في الظروف المليئة والسيئة نفسها والتي أوجدها اتفاقات السلطة مع الكيان الصهيوني.

إن هذا القرار بتأجيل الانتخابات تجاوز كل التفاهمات الفصائلية وتجاوز إرادة شعبنا وحريته في ممارسه حقه في الانتخاب.

إننا نقف صامتين ومعنا الكثيرون من الخيرين والأحرار من قوى هذا الشعب وأبنائه، وسنأخذ كل ما نراه مناسباً لرفض هذا القرار والإذام متذديه بالرجوع عنه، وسنمارس حقنا ومعنا شعبنا في محاسبة المعدين على حرياتنا ومكرّسي مبدأ الدكتاتورية والتسلط واحتكار القرار.

إن هذا القرار يعتبر معلولاً من معابر هدم الإجماع الوطني، وتفاهمات القاهرة التي كان الأخ أبو مازن أول الموقعين عليها كرمزه واحدة.

نحمل السلطة الفلسطينية وحزبها المتنفذ (فتح) كل تداعيات التأجيل القانونية والسياسية والأمنية، وكل ما يجري على مرشحينا وكوادرنا من اعتقالات وملحاقات.

نستهجن سوء النية المبيتة لدى السلطة وذلك بتأخير إعلان قرار تأجيل الانتخابات إلى اللحظات الأخيرة برغم صدور تعليمات من مجلس الوزراء بتاريخ ٨/١١/٢٠٠٥

كنا نتوقع من وزير الحكم المحلي الدكتور خالد فهد القواسمة أن يكون أكثر حرصاً على مصلحة مدینته، وأن لا يكون عقبة في طريق تطلعات أهالي المدينة بإنهاء مرحلة من الفساد والترهل الإداري في المجلس البلدي والعبث بقضاياها ومصالحها.

أبناء شعبنا الصامدين :

إننا ونحن نعلن موقفنا الثابت في رفض تأجيل الانتخابات لمدينة الخليل، ندعوا الأحرار وأصحاب العقول والضمائر الحية للوقوف صفاً واحداً مترافقاً حول حق شعبنا في التعبير عن إرادته الحرة، و اختيار ممثليه في كافة الواقع والمليادين التي تجسد طموحه وتطلعاته نحو بناء وطن أبي شامخ ومعطاء للجميع، وفق رؤى الوحدة والمصلحة الحقيقي دون تفرد من أحد أو تهميش لأحد .  
ومعًا وسوية لوقف العبث بمصير شعبنا ومصادرته إرادته.

والله أكبر والله الحمد.

## وثيقة رقم : ٨٥

اتفاقية المعابر بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل دول فتح معبر رفح<sup>(٨٥)</sup>

رفح، ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٥

البند الأول :

رفح: اتفقت الأطراف على المبادئ المرفقة. سيتم فتح معبر رفح بمجرد جاهزيته للعمل حسب معايير دولية، وحسبما تقتضي مواد هذه الاتفاقية، وبمجرد أن يصبح الطرف الثالث متواجداً في الموقع مع اتخاذ الخامس والعشرين من هذا الشهر تاريخ لذلك.

نقاط العبور:

اتفق الأطراف على أن: تعمل الممرات بشكل مستمر. وفي حالات الطوارئ تسمح إسرائيل بتصدير كافة المنتجات الزراعية من غزة أثناء موسم الجني لعام ٢٠٠٥. سيجري تركيب جهاز الكشف الإضافي وبشكل يعلم كاملاً بتاريخ ٣١ كانون الأول / أكتوبر بحيث يصل عند ذلك عدد الشاحنات التصدير التي يجري تفتيشها يومياً في معبر كارني إلى ١٥٠ شاحنة وإلى ٤ شاحنة في عام ٢٠٠٦. وسيتم استخدام نظام إداري شائع من قبل الجانبين. إضافة إلى عدد الشاحنات المذكور أعلاه، ستسمح إسرائيل بتصدير المنتجات الزراعية من غزة وستعمل على تسريع إخراجها مع المحافظة على جودتها [جودتها] وإبقاءها طازجة. ستعمل إسرائيل على استمرارية فرص التصدير.

لتحسين عملية التشغيل اتفق الأطراف على:

- حين يتتوفر الجيل الجديد من معدات أشعة إكس لفحص الشاحنات سيجري استخدامها مع وصول هذه المعدات إلى البلاد، ويتم اختبارها كذلك بمساعدة مبعوث اللجنة الرباعية الخاص.

- سيعمل المنسق الأمني الأمريكي على التأكيد من متابعة المشاورات فيما يتعلق بقضايا التنفيذ العالقة كلما تطلب الأمر.

- ستعمل السلطة الفلسطينية على حماية الممرات في الجانب الفلسطيني للحدود، وعلى تدريب إدارة المعابر للتأكد من كفاءة وفاعلية العمل.

- ستؤسس السلطة الفلسطينية، وبدون تأجيل، نظاماً موحداً لإدارة المعابر. على النظام الإداري الذي طور لمعبر كارني، وبنوعات محلية ملائمة أن يكون قابلاً للاستخدام في الممرات في إيرز وكيرم شالوم أيضاً.

- وسوف تتضمن إسرائيل ترتيبات مماثلة وملائمة للتأكد من عمل الممرات في الضفة الغربية بشكل كامل وبأسرع وقت ممكن.

- وسوف تطور لجنة ثنائية بمشاركة مبعوث الرباعية الخاص وأو المنسق الأمني الأمريكي

إجراءات العمل في المرات كلما اقتضى الأمر.

البند الثاني:

الربط بين غزة والضفة الغربية:

- ستسمح إسرائيل بمرور المبعوثين لتسهيل تحركات البضائع والأشخاص، وبالتحديد: تجهيز قوافل الحافلات بتاريخ ١٥ كانون الأول / أكتوبر. تجهيز قوافل الشاحنات بتاريخ ١٥ كانون الثاني / يناير.

- وضع التفاصيل للترتيبات الخاصة بالتنفيذ من خلال لجنة ثنائية مشكلة من الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية، وبمشاركة فريق الرباعية والمنسق الأمني الأمريكي كلما احتاج الأمر. الحركة عبر الضفة الغربية:

بما يتناسب واحتياجات الأمن الإسرائيلي ولتسهيل حركة الناس والبضائع عبر الضفة الغربية، وللحذر من معاناة الحياة الفلسطينية سيتم تسريع العمل المتواصل بين إسرائيل والولايات المتحدة لوضع قائمة بالعوائق التي تحدّ من الحركة ولتطوير خطة للتقليل من هذه العوائق قدر المستطاع، وبحيث تكون جاهزة بتاريخ ٣١ كانون الثاني / يناير.

البند الثالث:

ميناء غزة:

يمكن البدء ببناء الميناء، ستؤكّد الحكومة الإسرائيلية للممولين بأنها لن تتدخل بعمل الميناء. وستشكل الأطراف لجنة ثلاثة تقودها الولايات المتحدة لتطوير الأمن والترتيبات الأخرى المتعلقة بالميناء قبل افتتاحه. وسيجري استخدام نموذج لطرف ثالث في رفح كأساس للعمل.

المطار:

تتفق الأطراف على أهمية المطار. سوف تستأنف المباحثات حول قضايا الترتيبات الأمنية والبناء والعمل.

مبادئ متفق عليها لمنطقة رفح:

يتم تنفيذها قبل الافتتاح من خلال اتفاقيات حول الأمن والجمارك وإجراءات التطبيق من قبل طرف ثالث.

عام:

- يتم تشغيل معبر رفح من قبل السلطة الفلسطينية من جانبها ومن قبل مصر، من جانبها طبقاً للمعايير الدولية وتماشياً مع القانون الفلسطيني بحيث تخضع لبنود هذه الاتفاقية. يتم افتتاح معبر رفح بمجرد ما يصبح جاهزاً للتشغيل بناءً على معايير دولية وتماشياً مع مواصفات هذه الاتفاقية وبالوقت الذي يتواجد فيه الطرف الثالث في الموقع، مع تحديد الخامس والعشرين من

- تشرين الثاني / نوفمبر كتاريخ للافتتاح.
- استخدام معبر رفح ينحصر في حاملي بطاقة الهوية الفلسطينية ومع استثناء لغيرهم ضمن الشرائح المتفق عليها، ومع إشعار مسبق للحكومة الإسرائيلية وموافقة الجهات العليا في السلطة الفلسطينية.
  - تقوم السلطة الفلسطينية بإعلام الحكومة الإسرائيلية حول عبور شخص من الشرائح المتوقعة □ دبلوماسيين مستثمرين أجانب، ممثلين لأجانب لهيئات دولية معترف بها وحالات إنسانية وذلك قبل ٤ ساعة من عبورهم.
  - تقوم الحكومة الإسرائيلية بالرد خلال ٢٤ ساعة في حالة وجود أي اعتراضات مع ذكر أسباب الاعتراض. تقوم السلطة الفلسطينية بإعلام الحكومة الإسرائيلية بقرارها في غضون ٢٤ ساعة متضمنة الأسباب المتعلقة بالقرار.
  - يضمن الطرف الثالث إتباع الإجراءات الصحيحة، كما ويعلم الطرفين بأي معلومات في حوزته متعلقة بالأشخاص الذين يتقدمون بطلبات للعبور تحت هذه الاستثناءات.
  - تظل هذه الإجراءات سارية المفعول لمدة ١٢ شهراً إلا إذا تقدم الطرف الثالث بتقييم سلبي حول إدارة السلطة الفلسطينية لمعبر رفح.
  - يتم إنجاز هذا التقييم بتنسيق كامل مع الجانبين وسيعطي اعتباراً كاملاً لرأي كلّ من الطرفين.
  - يتم استخدام معبر رفح أيضاً لتصدير البضائع لمصر.
  - يتم إنشاء معايير موضوعية لفحص السيارات بالإجماع. وهذه المعايير هي كما يلي:
    - يتم تركيب جهاز الفحص متضمناً ما يلي: أصوات سوداء أدوات تشغيل وضغط للأدوات(Compressor)، يتم الاتفاق على التكنولوجيا المستخدمة وفي الغالب تتضمن صور سونك، فحص جاما (عربة كاملة أو محمول باليد) و/أو صور موجات مليمتر. مرايا ومعدات ب مجالات دقيقة لفحص أماكن الوصول لها.
    - يتم تدريب طاقم الموظفين على تفتيش المركبات وعلى استخدام هذه الأجهزة من قبل طرف ثالث، بناءً على مواصفات دولية يتم تركيب الكاميرات لمراقبة عملية التفتيش.
  - يقوم الطرف الثالث بتقييم قدرات السلطة الفلسطينية على فحص السيارات بناءً على هذه المقاييس وعلى المعايير الدولية. وعندما تطور السلطة الفلسطينية قدرتها على فحص السيارات بدرجة يقرها الطرف الثالث، يتم السماح للسيارات بالعبور من خلال معبر رفح، وحتى ذلك الوقت يتم عبور السيارات على أساس استثنائي، وضمن المواصفات المتفق عليها في البروتوكول الأمني.
  - يكون معبر رفح المعبر الوحيد بين قطاع غزة ومصر (باستثناء معبر كيرم شلوم للفترة المتفق عليها). تضع السلطة الفلسطينية إجراءات تشغيل واضحة.

- إلى أن يعمل معبر رفح، ستفتح السلطة الفلسطينية معبر رفح وملحقاته أمام الحجاج والحالات الطبية وأخرى وبالتنسيق مع مكتب الجنرال جيلعاد في الجانب الإسرائيلي.
  - تزود إسرائيل السلطة الفلسطينية بالمعلومات المطلوبة لمراجعة عمليات التسجيل السكانية الفلسطينية بما فيه كافة المعلومات حول حاملي بطاقات الهوية الفلسطينية المقيمين حالياً خارج البلاد.
  - يتسلم مكتب تنسيق يديره طرف ثالث شريط فيديو وبيانات حول التحركات على معبر رفح بشكل منتظم لمراجعة تنفيذ هذه الاتفاقية، ولحل أي نزاعات تترجم عنها ولتنفيذ مهام أخرى تحددها هذه الاتفاقية.
- البند الرابع:
- الأمن:
- تعمل السلطة الفلسطينية على منع عبور السلاح أو المواد المتفجرة عبر رفح.
  - تحدد السلطة الوزن الملائم لل الحقائب الخاصة بالمسافرين كجزء من الإجراءات. وتكون الأوزان مماثلة لتلك التي تستخدمها الحكومة الإسرائيلية وبحيث يتم الاتفاق على سياسية خاصة بال الحقائب للأشخاص كثيري السفر.
  - يمكن للمسافرين بمن فيهم العائدين استخدام نقطة العبور لحضور أي ممتلكات خاصة والتي يحددها البند (ه) من الفصل ٧ للملحق الخاص بالتعرفة الجمركية. ويجب أن تخضع أي ممتلكات شخصية أو بضائع أخرى للفحص في نقطة عبور كيرم شالوم.
  - تزود السلطة الفلسطينية الطرف الثالث بقائمة بأسماء العاملين في معبر رفح والتي سيطلع عليها الإسرائيليون أيضاً. وتأخذ السلطة الفلسطينية الاهتمامات الإسرائيلية بعين الاعتبار.
  - تواصل خدمات التنسيق الأمني العمل من خلال إسرائيل والسلطة الفلسطينية والولايات المتحدة ومصر حول قضايا أمنية وستشارك في مجموعة العمل الخاصة بالأمن. تأخذ السلطة الفلسطينية بعين الاعتبار أي معلومات حول أشخاص معينين تزودها بهم الحكومة الإسرائيلية. وتتشارو السلطة مع الحكومة الإسرائيلية والطرف الثالث قبل أخذها القرار لمنع هؤلاء الأشخاص أو السماح لهم بالسفر. وفي أثناء تلك المشاورات التي لن تأخذ أكثر من ٦ ساعات لن يسمح للشخص محل السؤال بالسفر.
- الجمارك:
- تواصل الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية تطبيق بروتوكول باريس الموقع بتاريخ ٢٩ نيسان ١٩٩٤.
  - يعمل معبر رفح حسب المعايير الدولية والقوانين الخاصة ببروتوكول باريس.

- تتفق الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية على التعاون الأكبر وتبادل المعلومات.
- تتعاون الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية على قضايا التدريب.
- تعقد جمارك الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية اجتماعات منتظمة بحضور الحكومة المصرية كلما أمكن.

□ كيرم شلوم:

- يفرغ موظفو الجمارك لدى السلطة الفلسطينية الشاحنات القادمة في معبر كيرم شلوم بإشراف موظفي الجمارك الإسرائيليين.
- يناقش الجانبان إجراءات العمل في مرحلة لاحقاً.
- تقدم العمليات في معبر كيرم شلوم التدريب وبناء القدرات لموظفي الجمارك التابعين للسلطة الفلسطينية.
- يقيّم الطرف الثالث قدرات جمارك السلطة الفلسطينية بعد ١٢ شهر من العمل، ويقدم توصياته للجانبين للتوصل لقرار مشترك يتعلق بمستقبل الترتيبات. وفي حال الاختلاف تعمل الولايات المتحدة بالتشاور مع الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية والطرف الثالث على حلّ القضية بسرعة.

الطرف الثالث:

يخول الطرف الثالث للتأكد من أن السلطة الفلسطينية تمثل بكافة الأحكام والقواعد الخاصة بمعبر رفح وبشروط هذه الاتفاقية. وفي حالة عدم الامتثال يحق للطرف الثالث أن يأمر بإعادة فحص وتفتيش أي مسافر أو حقيبة أو وسائل نقل أو بضائع. وبينما يتم استكمال الإجراء لن يسمح للمسافر أو الحقيبة أو وسيلة النقل أو البضائع بالعبور. يساعد الطرف الثالث السلطة الفلسطينية في عملية بناء القدرات - التدريب والأجهزة والمساعدة الفنية في إدارة المعبر والجمارك. التفاصيل حول دور الطرف الثالث مرفقة في مذكرة التفاهم (يكون الاتحاد الأوروبي هو الطرف الثالث).

## وثيقة رقم ٨٦:

تصريح صحفي لحركة حماس حول اتفاقية المعابر<sup>(٨٦)</sup>

٥ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٥

تعليقًا على الاتفاق الذي تم إبرامه حول معبر رفح برعاية وزيرة الخارجية الأمريكية، والقاضي بفتح المعبر نهاية الشهر الحالي تشرين الثاني / نوفمبر، فإننا في حركة المقاومة الإسلامية (حماس)

نُعْبَرُ عن استهجاننا لقبول السلطة الفلسطينية بهذا الاتفاق الهزيل وتسويقه على أنه إنجاز كبير.. إن هذا الاتفاق لا يلبي الحد الأدنى من حقوق ومتطلبات الشعب الفلسطيني، بل إنه يخنق قطاع غزة ويحوله لسجن كبير تحت حكم دولوصاية مبنية على دخول عبره ومن ترغب بتفتيشه، ويمثل الكيان الصهيوني القدرة على مراقبة مرور أبناء شعبنا وأي زائر من خلال كاميرات المراقبة الدائمة، ومن خلال غرفة عمليات مشتركة صهيونية فلسطينية مع الطرف الثالث، كما يعطي الاتفاق للكيان الصهيوني حق التحفظ على دخول أي شخص.

إن هذا الاتفاق يؤكد مجدداً أن الانسحاب الصهيوني من قطاع غزة لم يكن كاملاً، وأن السيادة الحقيقية ما زالت للعدو الصهيوني.. إننا نؤكد أن رفضنا اتفاق معبر رفح نابع من كونه يكرس انتهاك السيادة الفلسطينية ويمتهن كرامة الشعب الفلسطيني.

## وثيقة رقم ٨٧ :

### كلمة أحمد قريع في الذكرى السنوية العاشرة لاغتيال إسحاق رابين<sup>(٨٧)</sup>

١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٥

نلتقي اليوم هنا، على بعد مسافة قصيرة من الساحة التي انطلقت فيها، قبل عشر سنوات، ثلاثة رصاصات سمع دويها في مختلف أرجاء الشرق الأوسط، بل في العالم كله، حين أقدم أحد المتطرفين من معارضي عملية السلام على اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي في حينه المرحوم إسحاق رابين. وحين تناهى إلى أسماعنا آذاناً رجع ذلك الدوى الكبير، أدركنا على الفور أننا، على الجانب الفلسطيني من دفة النزاع التاريخي، كنا من بين أوائل من خاطبتهم فحوى الرسالة التي انطوت عليها جريمة الاغتيال السياسي تلك، وأننا نحن أيضاً في مقدمة المستهدفين بهذه العملية الإرهابية الوضيعة.

لقد أدركنا منذ اللحظة الأولى أن قوى التطرف قد نجحت في إصابة عملية السلام إصابة بلغة، وأن تلك الرصاصات ليست سوى الهجمة الأولى في معركة طويلة، سوف تواصل تلك القوى المتطرفة شنّها تباعاً، لطبع مسار السلام الذي بدأناه مع رابين، ثم الانقلاب على هذا المسار فيما بعد، وإعادة عقارب الساعة إلى زمن ما قبل التوقيع على اتفاق إعلان المبادئ في ٩-١٢-١٩٩٣.

ومع الأسف، فقد تحقق جزء كبير من هذه النبوءة المشؤومة بعد أشهر معدودة من ذلك الحادث الإجرامي الرهيب، إذ ما إن انتهت صدمة الاغتيال، حتى كانت قوى التطرف من على جانبي النزاع، تعقد تحالفاً غير مكتوب، وغير مقدس، لتفويض العملة السلمية، من خلال بعث كل عوامل الخوف والكراهية والعداء بين شعبين كانا يتلمسان بعد، أول الطريق لطي صفحة الحرب والعنف، وفتح صفحة أخرى من علاقات التعايش والسلام والجوار الحسن.

لقد كان إسحاق رابين شريكاً الكبير في عملية السلام، بعد أن وقف بكل ثقله وسيرته الأمنية الصارمة، وراء التحول العميق الذي أجرأه حزب العمل في برنامج أولوياته، حين تم وضع هدف تحقيق السلام مع الفلسطينيين في مقدمة أهداف حكومته عام ١٩٩٢، ثم وقف وراء مفاوضات أوسلو واعتمد نتائجها المعلنة عام ١٩٩٣.

كان الراحل رجل أمن لا يضاهى، لكنه منذ اتفاق إعلان المبادئ، بدا لنا إسحاق رابين رجل سلام يوثق بكلمته وهو شريكاً الكبير في عملية السلام، فقد كان يقول أنه سيمضي في عملية السلام وكأنه لا يوجد عنف وإرهاب، ويمضي في محاربة الإرهاب كأنه لا توجد عملية سلام، واضعاً بذلك معادلة صحيحة ومتوازنة، كان من شأنها أن تبقى الأبواب مفتوحة أمام العملية السلمية، وتحول دون انغلاق الأفق السياسي أمام الطرفين.

وها نحن نلتقي اليوم هنا، مع هذه النخبة الطيبة، لنحيي ذكرى رئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل بكل احترام، وكيف نجدد في هذه المناسبة المجللة بالأسى التمسك بمشعل الأمل الذي رفعناه بقبضاتنا عالياً مع إسحاق رابين، ونجدد أيضاً العزم على الاستمرار في التقدم على الطريق المشترك الذي دشنَّه، إسحاق رابين وياسر عرفات، من على كلا ضفتِي النزاع التاريخي، امتلكا معاً قوة الإرادة، ونفاذ البصيرة، وحكمة الشجاعة السياسية، كي يكتبا فصلاً مختلفاً، أو قل حقيقة جديدة من حقائق الشرق الأوسط.

ومع أن أحداثاً عاصفة هبت خلال السنوات العشر الماضية مراراً على العملية السلمية، أطلقتها قوى التطرف المعادية للسلام، فقد تمكنت سفينتها هذه، التي تأرجحت مرات كثيرة من تجنب الغرق في لجة البحر، وظلت تطفو على السطح، رغم تمزق العديد من أشرعتها القليلة المرفرفة عكس اتجاه الريح. وما أحوجنا اليوم، ونحن نواجه حالة الاستعصاء الراهنة، ونقف قبالة جبال كبيرة من المصاعب والتحديات، إلى تلك القوة الإيجابية الفعالة، التي مثلها قادة كبار من وزن إسحاق رابين وياسر عرفات وغيرهما، ممن تميزوا بفطرة قيادية سليمة، وتحلوا بالشجاعة والحكمة، الأمر الذي مكنهم من إحداث تلك الانطلاقة التاريخية الكبرى، ووضع حجر الأساس لمرحلة جديدة ووعيدة في حياةشعوب هذه المنطقة من العالم.

وليس اجتماعنا اليوم، إلا تكريماً لذكرى الراحل الكبير وتعبيرًا عن الشعور بفداحة الخسارة لغيابه، وتعبيرًا عن التمسك بمشعل الأمل الذي ساهم في إشعاله، وإصراراً على الحفاظ على خيار المفاوضات والتعايش الذي دشنَّه رابين رغم كل ما واجهه من حملات تشكيك وترهيب عاتية.

ولعل الدرس الثمين الذي يجدر بنا تمثله اليوم، هو أن خيار السلام الذي أمسك به مع إسحاق رابين وعدد من رفاق دربه الشجعان، كان خياراً صعباً ومحفوفاً بالمخاطر والعرقل، إلا أنه لم يكن خياراً مستحيلاً، إن لم نقل أنه ظلَّ خياراً ممكناً وقابلَا للتحقق في المدى المنظور، وأنه قريب المنال، حين

تتوفر الإرادات، وتصفو النوايا، ويتحقق التعادل بين المصالح، ويتم التوافق على أن السلام ثمرة مشتركة وغاية متبادلة لا يمكن التضحية بها.

إن النجاح الذي حققناه معًا في زمن رابين، كان في أساسه محصلة قرار وختار ثنائي ذاتي لكلا الطرفين، تغلباً خالله على الشكوك والمرارات، ومنطق الفرض والإملاء، من خلال مفاوضات جادة مكثفة لإيجاد صيغة علاقات جديدة، وحلول عادلة تقوم فلسفتها على تعظيم الأرباح لكلا الجانبين، وتؤكد أجواء الثقة المتبادلة، وفوق ذلك إبداء الفهم والتفهم من كل طرف لاحتياجات الطرف الآخر.

بمثل هذه الروحية، وبمثل هذه الرؤية التي نتطلع إلى تجديدها اليوم، حققنا معًا نتائج إيجابية بعيدة المدى لقضية تاريخية معقدة، حيث ما تزال تلك النتائج، ورغم كل ما أحيط بها من ظلال كئيبة، بمثابة فاصلة كبرى بين زمنين مختلفين في الشرق الأوسط، وفاتحة عهد ما فتئ ي ملي نفسه على حياة الفلسطينيين والإسرائيليين، الذين تغيرت لديهم كثير من المفاهيم والرؤى والاستراتيجيات والأهداف النهائية، بفضل ذلك الاختراق الكبير الذي أجزناه معًا قبل أكثر من عشر سنوات.

واسمحوا لي، أن استذكر اليوم وكل يوم اتفاق أوسلو التاريخي، وذلك لما ينطوي عليه ذلك من حقائق نسبية ما تزال قائمة رغم كل محاولات التقويض والتبييد والإلغاء، ومن وقائع هامة ما تزال ماثلة للعيان رغم كل محاولات الطمس والتجاهل والتجاوز والمحاصرة. وأكثر من ذلك فقد خلق ذلك الاتفاق أملاً، وقدم وعداً بأن السلام المنشود بات غير بعيد المنال، وأن الطريق إليه قد تم شقها بالفعل رغم كل المصاعب والمخاوف والتحديات.

وعليه، فإنه يمكن القول إن زمناً طويلاً قد ضاع، وإن فرصةً عديدة قد هدرت، وإن دماءً غزيرة قد سفكت خلال مرحلة ما بعد إسحاق رابين. ومع أننا لا نخلي طرفنا من المسؤولية عن بعض هذه الخسائر، إلا أنها نعتقد بأن الطرف الأقوى في المعادلة، الجانب الممسك بكلتا يديه على معظم الأوراق، يتحمل القسط الأعظم من المسؤولية، وأن انجرافه الشديد وراء إغراءات منطق القوة قد بدد الكثير من الزمن والفرص والدماء.

وليست هذه ساعة للتلاوم وتبادل التهم والتطهير من كل عيب أو نقضة، إلا أن المال الراهن لتلك العملية التي بدأناها مع رابين قبل عقد ونيف، يستحق منا إجراء مراجعة أعمق، وتقويم أشمل لمجرى الأحداث والتطورات التي قادت الجانبين إلى حالة الاستعصاء القائمة، وأفضت بنا جميعاً إلى هذه الأحوال المؤسفة بكل المعايير، [لا] سيما معيار الخسائر التي كان يمكن تلافيها، والآلام التي كان من الممكن تجنبها.

نحن في واقع الأمر متوقفون في منتصف الطريق، ربما في بداياته، بعد أن حلّ الشوك محلّ جسور الثقة، وتم استبدال التفاوض والحوار بإجراءات أحادية الجانب، وعلاقات التعاون والتنسيق

بعلاقاتٍ تقوم على أوامر الإغلاق والعزل والحصار، وجرى فوق ذلك كله إغلاق الأفق السياسي، وإنكار وجود الشريك، والعودة إلى سياسة القهر والإذلال، والتنكر للاتفاques والوعود والتفاهمات الكثيرة بين الجانبين.

لذلك فنحن أحوج ما نكون اليوم إلى ما هو أكثر من تجديد الوفاء بالالتزامات السابقة، والكف عن التراشق بالاتهامات المتبادلة، والتخلّي عن حالة الارتياح والشكوك، [الذي] لن يقود إلا إلى مزيدٍ [من] العنف وعدم الاستقرار وإضاعة الفرصة.

ومع أن الدعم الدولي ومساعدة القوى الكبرى للطرفين مهمة وضرورية في كل الأوقات، إلا أن تجربتنا السابقة في أوسلو، تؤكد أن بإمكان الطرفين تحقيق الانطلاق المرغوب فيها، على أساس من الاختيار الذاتي وإحياء عملية السلام والشروع في مفاوضات جادة للوصول إلى سلام حقيقي دائم وشامل.

وليس لدى شك في أن الغاية المنشودة هي اليوم أقرب مناً مما كانت عليه عندما بدأنا ذلك المسار السري، وسط جبال الشكوك وتراث عميق من الكراهية والعداوة المتبادلة، وأن السلام الذي نتطلع إليه معًا بات له أرضية قائمة، ولديه دليل عمل سبقت المصادفة عليه، وقوى حقيقة تحضنه من على كلا الجانبين، ورغبة دولية أعمق إجماعاً وأوسع نطاقاً مما كانت عليه في السابق، لدعم مسار السلام وتحصين خياراته.

لقد أهدينا معاً ما يكفي من الوقت الذي عبرناه بكثير من الدماء والآلام والتلاوم، وببدنا فرصةً كان بعضها مواتياً لإحداث تحول إيجابي في مجرى العلاقات الثانية، وتمسكتنا بالشكوك والأوهام والعديد من الاستحالات المقابلة دون طائل، وأغرى منطق القوة ببعضنا، فيما انجرف ببعضنا الآخر نحو منطق العنف لإعادة صياغة الواقع، أو تبديل حقائقه، وكتبنا معاً فصلاً إضافياً زائداً في رواية هذه المأساة التي تتغذى على سوء الفهم وسوء التقدير وسوء الفطنة معاً.

ولعل ما حدث بعد الإخلاء الإسرائيلي لقطاع غزة، خير شاهد على ما ذهبنا إليه آنفًا. فبدلاً من أن تؤدي هذه الخطوة التي تمت بهدوء ونظام، رغم أنها أحادية الجانب، إلى خلق قوة دفع جديدة، وزيادة رقعة الأمل والتفاؤل برأوية نهاية حاسمة لآلام المرحلة الطويلة السابقة، فقد أدت في الواقع الأمر إلى عكس ما علقنا عليها من رهانات واقعية، لاستعادة قدر أكبر من الثقة وعلاقات التعاون والتعايش، وما إلى ذلك من متغيرات قد تفضي إلى إحياء عملية السلام والعودة إلى مائدة التفاوض بعد طول انقطاع.

فمع تسريع وتيرة الاستيطان وجدار الفصل العنصري وتطويق القدس، ومع زيادة موجة الاغتيالات والعنف والإغلاقات والاعتقالات، والاندفاع الغريزي وراء أوهام منطق القوة والإرهاب، وتواتر الأحاديث عن دولة غزة، أو عن دولة فلسطينية مؤقتة الحدود، أو غير ذلك من التسويات

الجزئية العرجاء، فقد بدا الأفق السياسي المغلق أشدّ إحكاماً من ذي قبل، وباتت طريق السلام أكثر عورة مما كانت عليه في السابق، حيث يبدو المشهد الراهن أبعد ما يكون عما بدا عليه من آمال تراءت لنا عشيّة إخلاء قطاع غزة وتطويقه من كل اتجاه.

واليوم، في ظلال مناسبة الذكرى السنوية العاشرة لواقعة اغتيال إسحاق رابين، نذكر له الإسهامات الكبيرة في قيادة شعبه على طريق التحول نحو خيار التعايش والسلام، بعد أن أنفق رديحاً طويلاً من عمره على دروب الحرب والقتال، ونشير من هذه القاعة بأصابعنا إلى أن الطريق الذي بدأناه مع رابين هو الطريق الوحيد المفضي إلى السلام المنشود في هذه المنطقة من العالم، وأن الخيار الذي اعتمدناه مع شريكنا الراحل هو الخيار الاستراتيجي، الذي سنظل نمسك به تحت أقسى الظروف وأصعب الأوقات.

لذلك فإننا نرجو أن يشكل هذا اللقاء الهاام، فرصة مواتية لتجديد الأمل الذي قضى من أجله إسحاق رابين، وإحياء عملية السلام التي قامر بحياته وعقد عليها رهاناته، الرجل الذي عرف باسم سيد الأمن في إسرائيل.

كما نأمل أيضاً في أن يحيّث هذا اللقاء المنعقد في ظلال ذكرى أليمة، الجميع على بذل جهود دبلوماسية حثيثة، وتقديم مبادرات خلاقة، تستلهم عظات مرحلة رابين المضيّة، وتفتح الآفاق أمام عمل جدي، لإنهاء واقع الآلام والمعاناة، وكتابة فصل جديد من رواية عملية السلام التي بدأنا كتابة فصلها الأول قبل نحو أكثر من عشر سنوات.

فلنتحد جميعاً من أجل سلام حقيقي، سلام عادل وشامل، ولتتجه جهودكم جميعاً من هنا إلى آرائيل شارون، رئيس الوزراء الإسرائيلي، لتقول له: تعال لنعمل ونقول كما عمل وقال إسحاق رابين: "لنعمل معاً وبلا توقف من أجل السلام لأن ليس هناك إرهاب، ولنعمل معاً ضدّ الإرهاب لأن ليس هناك سلام". فهذه هي المعادلة المتوازية التي يجدر بنا أن نروج لها ونعمل من أجلها.

## وثيقة رقم ٨٨:

**بيان لحركة حماس ترفض فيه أي تعديلات على قانون الانتخابات التشريعية<sup>(٨٨)</sup>**

٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٥

في الوقت الذي أعلنت فيه حركة المقاومة الإسلامية - حماس موقفها الواضح بخصوص الانتخابات التشريعية رافعةً شعار المشاركة خدمةً لقضايا الشعب الفلسطيني فوجئنا مراراً بالعديد من الإجراءات والقرارات المفصلة لمصلحة جهة معينة بطريقة تتعارض مع المصلحة الفلسطينية العليا والتفاهمات الوطنية.

ومن هذه الإجراءات على سبيل المثال تأجيل الانتخابات التشريعية من تموز / يوليو ٢٠٠٥ إلى كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦، ثم مضاعفة عدد الجولات الانتخابية البلدية رغم وجود اتفاق وطني على حصرها في جولات ثلاثة وألا تتجاوز نهاية العام ٢٠٠٥، وفي هذا السياق تم تأجيل انتخابات المدن الكبرى في قطاع غزة إلى أجل غير مسمى، رغم أن المنطق يعطي الأولوية لإجراء انتخابات في هذه المدن الحررة، وكذلك الإجراءات أيضاً بتأجيل الانتخابات مؤخراً في مدينة الخليل، وكل هذه الإجراءات تجاوزت كل الاتفاقيات والتفاهمات الوطنية وجرت بعيداً عن أي تشاور مع القوى الفلسطينية.

والقضية الأهم التي نحن بصددهااليوم هي إقدام المجلس التشريعي على طرح مشروع قرار لتعديل قانون الانتخابات العامة في هذا الوقت المتأخر رغم أن الإجراءات الانتخابية قد بدأت فعلاً من خلال إجراءات النشر والاعتراض وحركة المقاومة الإسلامية - حماس تعلن استهجانها وعدم قبولها لأي تعديل في قانون الانتخابات في هذا التوقيت للأسباب التالية:

- ١ - عدم وجود أي مبرر لإقدام المجلس التشريعي على هذه الخطوة في أيامه الأخيرة من دورته الانتخابية وبعد أن بدأت الإجراءات الانتخابية، مما يعني أن هذه التعديلات هي مجرد تفصيل للقوانين، وتسييرها خدمةً لبعض القوى السياسية وحالاً لمشاكلها الداخلية على حساب الاعتبارات الوطنية.
  - ٢ - هذا التعديل المقترن يتعارض مع إعلان القاهرة الذي ينصّ على النظام المختلط في الانتخابات التشريعية (٥٠٪ للنظام الفردي و ٥٠٪ للقوائم النسبية).
  - ٣ - إن أي تعديل في القانون الانتخابي في هذا التوقيت سيستغرق وقتاً مما يعني أن ما يجري هو خطوة طبيعية لتأجيل الانتخابات التشريعية، وهو أمر سبق وأن أكدت الحركة على رفضه عدا عن أنه يتقطع مع الضغوط الخارجية لتأجيل الانتخابات أو تعطيلها.
  - ٤ - إن التعديل المقترن يحرم شريحة كبيرة من أبناء شعبنا الذين يرغبون في خوض هذه الانتخابات كمستقلين، عدا عن حالة الإرباك التي ستنشأ لدى القوى السياسية عند تطبيق أي تعديلات جديدة في هذا الوقت المتأخر الذي لا يفصلنا فيه عن موعد الترشح سوى أيام معدودة.
- وبناءً على ما سبق فإن حركة المقاومة الإسلامية - حماس تؤكد على عدم قبولها لأي تعديل في قانون الانتخابات العامة وتدعوا أعضاء المجلس التشريعي إلى عدم الاستجابة لأي مطلب أو ضغوط لتمرير هذا التعديل وتحمل الحركة المجلس التشريعي مسؤولية كل التداعيات والآثار التي ستترجم عن هذا التعديل.